

# الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن

وفي ١ كانون ثاني سنة ١٩٢٦

عمان : يوم الاحد في ٨ رجب سنة ١٣٤٥ هـ

الفتحة

قانون رسوم الملح

١- لتعديل قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٦

« بلاغات رسمية »

سداد الفرامات عن المخالفات الصحية والبلدية والتقليبات على الطرق

قضايا الاراضي

رواتب الموظفين والنقد الفلسطيني

رحلة نفتيشية

ارتباط الحكم

الانتخابات الادارية

بلاغ للاهلين ، تعرفه السيارات

مرسوم الحكومة السورية بشأن استيراد النقود الذهبية والفضية

المزايدات والمنقصات

اعلانات من الدوائر الرسمية قرارات امهال

الاصابات والوفيات في العراق ، جداول الامراض السارية

هكذا عند الاصل



## القوانين والأنظمة

## قانون

## رسوم الملح

بالنظر لما في مواد قانون الملح من الغموض والفسرورة وضعه في صيغة تجعل الأغراض المقصودة منه أكثر وضوحاً وأقرب موافقة للمصلحة روى من الموافق أن يوضع في الشكل المثلث ادناه ونظمت هذه اللائحة القانونية على أساس الاعتبارات المذكورة وتقرر الموافقة عليها ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حتى إذا اقتضت بالنصديق السالي وضعت موضع التطبيق والعمل اسم القانون ومبدأ تطبيقه :

المادة الأولى - يسمى هذا القانون ( قانون رسوم الملح لسنة ١٩٢٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية تفسير الاصطلاحات :

المادة الثانية - تعني كلمة " مدير " مدير الجمارك والمكس أو أي شخص آخر مفوض ليقوم مقامه وكلمة ( ناظر ) ناظر المالية أو أي شخص آخر ينوب عنه

مقدار الرسوم

المادة الثالثة - يقضي الرسوم الآتية عن الملح الذي يستورد من خارج المنطقة أو يستخرج من مملكتها

١ - عن كل حمل جمل  
٢ - عن كل حمل  
٣ - عن كل حمل  
٤ - عن كل حمل

١ - عن كل أربعة وعشرين كيلو من الملح تجلب بواسطة غير وسائط النقل السابقة لمن تدفع الرسوم :

المادة الرابعة - تدفع رسوم الملح إلى مأموري الجمارك والمكس أو إلى المحاسبين نقل الملح

المادة الخامسة - لا يجوز نقل الملح بدون رخصة تعطي من مأموري الجمارك والمكس أو المحاسبين وما ينقل منه بدون رخصة يعتبر مهرباً

مدة رخصة النقل :

المادة السادسة - تعين مدة النقل في الرخصة وبعد انقضائها تعتبر الرخصة ملغاة

شهادة المرور :

المادة السابعة - على مستورد الملح أو مستخرجه أن يمر به عن أول مخفر للشرطة أو الدرك عند ما يجلبه من مصدره أو حمل استخرجه ويستحصل على شهادة من قائد المخفر تثبت أنه اعترف بوجود كمية الملح التي جلبها وتكون هذه الشهادة بمثابة رخصة النقل إلى أن يصل إلى أقرب مكتب للجمرك أو إدارة المالية في الجهة التي يقصدها وحيداً ببرزها ويدفع الرسوم خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام الشهادة المذكورة وبعدئذ تعطي له رخصة النقل

## المادة الثامنة - لنظم الشهادة المبجوت عنها في المادة

السابعة على ثلاث نسخ فتعطي الأولى للناقل وترسل الثانية على الفور إلى المحاسب أو مأمور الجمرك وتحفظ الثالثة في المخفر وعلى مأمور الجمرك أو المحاسب أن يعلم قائد المخفر بأن الرسوم قد استوفيت ويرقم وصولها وتاريخه

المقوبات

المادة التاسعة - كل من نقل ملحاً بدون رخصة أو استورده أو استخرجه بطريقة تساعد على التخلص من دفع الرسوم أو وجد لديه مقدار منه لم تدفع رسومه أو لم يبرز شهادة المرور إلى المحاسب أو مأمور الجمرك خلال المدة المعينة في المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة أمثال للرسوم ولا تزيد على عشرة أمثالها

## المصادرة

المادة العاشرة - يصادر الملح المهرب حتماً ويجوز توقيف واسطة النقل إلى أن يستوفي الرسوم أو الغرامة التي قد تفرض على المخالف

صلاحية المدير أو الناظر

المادة الحادية عشرة - للمدير والناظر نفس الصلاحيات المخولة لها في المادة ٦٠ والقرارات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٥٦ من قانون الجمارك والمكس لسنة ١٩٢٦ فيما يتعلق بمنح المكافأة وبالمصادرة والاستعاضة عن تعقب الجرم بغرامة الغاء القوانين السابقة

المادة الثانية عشرة - ألغيت جميع القوانين السابقة المتعلقة برسوم الملح

١٨ - ١٢ - ١٩٢٧

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظائر

( غائب ) رضا توفيق عارف العارف إبراهيم حسام الدين حسن خالد أبو الهدى

ان المجلس التنفيذي الذي اطلع على قانون تعديل قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد ١٩٩ من جريده حكومة فلسطين الرسمية قد قرر تنفيذ احكام تلك التعديلات

على القسم الواقع في منطقة شرقي الاردن ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضع موضع التطبيق والعمل

عبد الله

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظائر

( غائب ) رضا توفيق ( غائب ) إبراهيم حسام الدين حسن خالد أبو الهدى

التعديلات التي ادخلتها حكومة فلسطين على قانون قوة الحدود

سنة ١٩٢٦ ( المسى فيما يلي بالقانون الاصيل ) وهذا القانون مما بقانون قوة حدود شرقي الاردن لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

تعديل المادة ٢ من القانون الاصيل

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل كما يلي :

سن التدوب السامي فلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :

اسم القانون - المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٧ ) ويرف قانون قوة الحدود



( أ ) تحذف عبارة «او وكيل ضابط» الواردة في تفسير كلمة (الضابط)  
( ب ) تضاف الفقرة التالية بعد تفسير عبارة « ضابط  
البلوك » وتعني عبارة « وكيل ضابط » اي جندي او شخص  
ملكه برطاني يشغل رتبة وكيل ضابط بريطاني في القوة  
تمديد المادة ٤ من القانون الاصيل

المادة ٣ - - تلغى الفقرة ( ١ ) من المادة الرابعة من القانون  
الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :  
تأليف القوة :-

١ - تأليف القوة من القائد ومن الضباط ووكلاء الضباط  
ومن عدد من الصف ضباط والافكار الذين يعينهم المندوب  
السامي من وقت الى اخر بموافقة وزير المستعمرات »

تعديل المادة ١٥ من القانون الاصيل بشأن عقد المجلس العسكري  
المادة ٤ - تلغى الفقرة ( ١ ) من المادة ١٥ من القانون  
الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

« مع مراعاة احكام المادة ١٦ يجوز ان يعقد المجلس  
العسكري من قبل قائد قوى الدولة المتنبية في فلسطين او شرقي  
الاردن او من قبل قائد القوة فقط »

تعديل المادة ١٦ عقد المجلس العسكري في ساحة القتال  
المادة ٥ - تلغى الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون  
الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

« يجوز ان يعقد المجلس العسكري الحربي في ساحة  
القتال من قبل قائد قوات الدولة المتنبية في فلسطين او شرقي  
الاردن او من قبل قائد القوة او من قبل اي ضابط بلوك في  
ساحة القتال الحاكمة اي شخص تحت امرته اذا كان ليس في  
الامكان ( في رأي ذلك الضابط ) اخراجه الحاكمة اثناء مجلس  
عسكري عادي »

تأليف ضابط ( الضابط الذي عقد المجلس ) عن عبارة

( ضابط البلوك ) الواردة في الفقرة ٢ من المادة ١٦  
تعديل المادة ١٨ من القانون الاصيل بشأن تصديق الحكم  
المادة ٦ - تلغى المادة ١٨ من القانون الاصيل ويستعاض  
عنها بما يلي :

( ١ ) لا يعمل بقرار المجلس العسكري وبالحكم الذي  
اصدره ( اذا كان لا يتضمن التبرئة ) الا بعد التصديق عليه  
( ٢ ) يكون للمندوب السامي وقائد قوات الدولة المتنبية  
وقائد القوة سلطة التصديق على قرارات اي مجلس عسكري  
وعلى الاحكام التي يصدرها بشرط ان لا يباشر قائد القوة

سلطة التصديق على اي قرار او حكم اصدره اي مجلس عسكري  
( خلاف المجلس العسكري المعقود في ساحة القتال ) اذا كان  
يقضي على اي ضابط او جندي بعقوبة الاعدام او بالاشغال  
الشاقة او بالمجلس مدة تتجاوز الشهر او بالطرد من القوة

( ٣ ) يجوز للسلطة التي لها حق التصديق اما ان تصدق  
على قرار المجلس العسكري والحكم الذي اصدره او ان ترفض  
التصديق عليه او ان تحيل التصديق لسلطة اعلى او ان تعيد  
القرار او الحكم او كليهما الى المجلس لاعادة النظر بشرط ان  
لا يحق للمجلس عند اعادة النظر ان يزيد الحكم الصادر او لا

( ٤ ) يجوز للسلطة التي لها حق التصديق ( عند التصديق  
على اي حكم صادر من مجلس عسكري اما ان تحفض او تحذف  
العقوبة التي حكم بها المجلس على المجرم او ان تنزلها لعقوبة اخف  
( ٥ ) يجوز له لطة اخي لها حق التصديق ان تامر اما بتنفيذ  
الحكم المصدق فورا او ان توقف التنفيذ المدة التي تستنسبها  
بشرط ان لا ينفذ حكم الاعدام ( ما لم يكن صادرا من مجلس  
عسكري عقد في ساحة القتال ) الا اذا اقتضت تصديق  
المندوب السامي

( ٦ ) للمندوب السامي ولقائد قوات الدولة المتنبية

السلطة ان يعيد النظر في اجراءات المجلس العسكري في اي  
وقت بعد التصديق على قراره والحكم الذي اصدره وله ان  
يعيد النظر في اجراءات المحاكمة الجزئية التي قام بها قائد  
القوة او اي ضابط بلوك

( ٧ ) يجوز للسلطة التي لها حق اعادة النظر اما ان تفسخ القرار  
الذي اصدره المجلس العسكري القاضي بادانة اي شخص  
بشأن اي او جميع التهم التي ادانته بها وان تعفيه من تبعة جميع  
ما اسند اليه من التهم في المحاكمة او ان تخفف او تقفف الحكم  
الصادر بحقه او ان تنزل العقوبة الى اية عقوبة اخف من تلك  
المحكوم بها عليه

تعديل المادة ٢٥ بشأن قطع مبالغ رواتب الضباط  
المادة ٧ - تلغى الفقرة ٢ من المادة ( ٢٥ ) من القانون الاصيل  
ويستعاض عنها بما يلي :

« و يقطع من الراتب ايضا اي مبلغ من المال يامر المندوب  
السامي بقطعه للتعويض عن جميع الضرر او الخسارة والتلف  
المنسب للاموال او عن اي جزء منه اذا ثبت بعد التحقيق  
الوافي انه نشأ عن تمدي الضابط او عن اهماله او لوفاء اي دين  
عمومي او رسمي مستحق على الضابط »

تعديل المادة ٢٦ بشأن القبط من رواتب الضباط  
المادة ٨ - ( ١ ) تلغى الفقرة ( د ) من المادة ٢٦ من  
القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

( د ) المبلغ الضروري للتعويض عن اية نفقات سببها  
او خسارة او تلف او ضرر اوقمه باية اسلحة او ذخيرة او  
مهمات الفرقة وتجهيزاتها والبيوت وعددها او باي مال عمومي  
او خصوصي مما قد يحكم به قائد الفرقة او المجلس العسكري

( ١ ) لا تسري احكام الفصلين الثاني والثالث من هذا  
القانون على الضباط او وكلاء الضباط او الصف ضباط  
البريطانيين المستخدمين في القوة الا اذا كان قد اشير اليهم  
خصيصا في هذا القانون . ويسري على هؤلاء الضباط قانون  
الجيش الانكليزي في اثناء خدمتهم في القوة بشرط ان تراعى  
« عند تطبيق قانون الجيش الانكليزي على وكلاء الضباط او  
صف الضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوة العسكرية  
البريطانية » التعديلات المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس  
العسكري او اية ساعلة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع  
اي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

( ٣ ) يضاف ما يلي بعد الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦  
( ح ) المبلغ المطلوب لدفع اي دين عمومي او رسمي يقرره  
قائد القوة فاذا كان الجندي ذرا او غائبا يقطع هذا المبلغ في  
غيبه من المبلغ المستحق له

( ط ) اي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه  
عضوا في الفرقة للتعويض عن اي ضرر ظهر بعد التحقيق  
الوافي بانه تسبب عن تمدي او عن اهمال اشخاص من الفرقة  
ليس في الامكان معرفتهم

تعديل المادة ٣٠ من القانون الاصيل عدم سريان بعض  
احكام القانون على الضباط وصف الضباط البريطانيين  
المادة ٩ - تلغى المادة ٣٠ من القانون الاصيل ويستعاض  
عنها بما يلي :

( ١ ) لا تسري احكام الفصلين الثاني والثالث من هذا  
القانون على الضباط او وكلاء الضباط او الصف ضباط  
البريطانيين المستخدمين في القوة الا اذا كان قد اشير اليهم  
خصيصا في هذا القانون . ويسري على هؤلاء الضباط قانون  
الجيش الانكليزي في اثناء خدمتهم في القوة بشرط ان تراعى  
« عند تطبيق قانون الجيش الانكليزي على وكلاء الضباط او  
صف الضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوة العسكرية  
البريطانية » التعديلات المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس  
العسكري او اية ساعلة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع  
اي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

( ٣ ) يضاف ما يلي بعد الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦  
( ح ) المبلغ المطلوب لدفع اي دين عمومي او رسمي يقرره  
قائد القوة فاذا كان الجندي ذرا او غائبا يقطع هذا المبلغ في  
غيبه من المبلغ المستحق له

( ط ) اي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه  
عضوا في الفرقة للتعويض عن اي ضرر ظهر بعد التحقيق  
الوافي بانه تسبب عن تمدي او عن اهمال اشخاص من الفرقة  
ليس في الامكان معرفتهم

( ٢ ) تلغى الفقرة ( هـ ) من المادة ٢٦ ويستعاض عنها  
بما يلي :

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس  
العسكري او اية ساعلة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع  
اي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

( ٣ ) يضاف ما يلي بعد الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦  
( ح ) المبلغ المطلوب لدفع اي دين عمومي او رسمي يقرره  
قائد القوة فاذا كان الجندي ذرا او غائبا يقطع هذا المبلغ في  
غيبه من المبلغ المستحق له

( ط ) اي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه  
عضوا في الفرقة للتعويض عن اي ضرر ظهر بعد التحقيق  
الوافي بانه تسبب عن تمدي او عن اهمال اشخاص من الفرقة  
ليس في الامكان معرفتهم

تعديل المادة ٣٠ من القانون الاصيل عدم سريان بعض  
احكام القانون على الضباط وصف الضباط البريطانيين  
المادة ٩ - تلغى المادة ٣٠ من القانون الاصيل ويستعاض  
عنها بما يلي :

( ١ ) لا تسري احكام الفصلين الثاني والثالث من هذا  
القانون على الضباط او وكلاء الضباط او الصف ضباط  
البريطانيين المستخدمين في القوة الا اذا كان قد اشير اليهم  
خصيصا في هذا القانون . ويسري على هؤلاء الضباط قانون  
الجيش الانكليزي في اثناء خدمتهم في القوة بشرط ان تراعى  
« عند تطبيق قانون الجيش الانكليزي على وكلاء الضباط او  
صف الضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوة العسكرية  
البريطانية » التعديلات المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس  
العسكري او اية ساعلة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع  
اي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

( ٣ ) يضاف ما يلي بعد الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦  
( ح ) المبلغ المطلوب لدفع اي دين عمومي او رسمي يقرره  
قائد القوة فاذا كان الجندي ذرا او غائبا يقطع هذا المبلغ في  
غيبه من المبلغ المستحق له

( ط ) اي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه  
عضوا في الفرقة للتعويض عن اي ضرر ظهر بعد التحقيق  
الوافي بانه تسبب عن تمدي او عن اهمال اشخاص من الفرقة  
ليس في الامكان معرفتهم

تعديل المادة ٣٠ من القانون الاصيل عدم سريان بعض  
احكام القانون على الضباط وصف الضباط البريطانيين  
المادة ٩ - تلغى المادة ٣٠ من القانون الاصيل ويستعاض  
عنها بما يلي :

( ١ ) لا تسري احكام الفصلين الثاني والثالث من هذا  
القانون على الضباط او وكلاء الضباط او الصف ضباط  
البريطانيين المستخدمين في القوة الا اذا كان قد اشير اليهم  
خصيصا في هذا القانون . ويسري على هؤلاء الضباط قانون  
الجيش الانكليزي في اثناء خدمتهم في القوة بشرط ان تراعى  
« عند تطبيق قانون الجيش الانكليزي على وكلاء الضباط او  
صف الضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوة العسكرية  
البريطانية » التعديلات المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس  
العسكري او اية ساعلة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع  
اي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

( ٣ ) يضاف ما يلي بعد الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦  
( ح ) المبلغ المطلوب لدفع اي دين عمومي او رسمي يقرره  
قائد القوة فاذا كان الجندي ذرا او غائبا يقطع هذا المبلغ في  
غيبه من المبلغ المستحق له

( ط ) اي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه  
عضوا في الفرقة للتعويض عن اي ضرر ظهر بعد التحقيق  
الوافي بانه تسبب عن تمدي او عن اهمال اشخاص من الفرقة  
ليس في الامكان معرفتهم



أو أية تعديلات أخرى يضعها المندوب السامي من وقت إلى آخر بنظام يصدره بموجب هذا القانون

(٢) تحال كل تهمة استندت إلى ضابط بريطاني أو وكيل ضابط أو صف ضابط بريطاني إلى قائد قوى الدولة المنتدبة في فلسطين أو شرقي الأردن ويشترط في ذلك أن يجوز لقائد القوة أن يوبخ أي صف ضابط

معدل المادة ٣١ من القانون الأصلي، تطبيق قانون الجيش الانكليزي في بعض حالات

المادة ١٠ - تأنى المادة ٣٠ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

إذا اشتركت القوة في أي وقت كان مع القوات العسكرية للدولة المنتدبة فمعدنذ يراعى ما يلي :

(١) مباشر الضباط ووكلاء الضباط والصف ضباط الذين في قوات الدولة المنتدبة سلطة القيادة في القوة ( وليس سلطة ايقاع العقوبة ) كما لو كانت رتبته في القوة تعادل رتبته في قوات الدولة المنتدبة

(ب) يجوز توقيع سريان احكام هذا القانون بامر من المندوب السامي على جميع القوة او على اية فرقة منها وعندئذ تطبق احكام قانون الجيش الانكليزي اما على القوة باجمعها

المادة ١١ - تضاف الفقرة التالية الى المادة ٣٣ من القانون الأصلي بعد الفقرة (ج)

(د) تعيين نوع الديون العمومية او الرسمية المستحقة على أي ضابط او جندي بموجب المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون

تعديل الجدول الثاني من القانون الأصلي

المادة ١٢ - يلى الجدول الثاني من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

« تعديل قانون الجيش »

يحفظ للمندوب السامي بالحقوق والسلطات المبنية اذناه بشأن وكلاء الضباط والصف ضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوات العسكرية النظامية للدولة المنتدبة

(١) جميع الحقوق والسلطات التي يجوز لمجلس الجيش استعمالها ومباشرتها بموجب قانون الجيش

(٢) حق تنفيذ أي حكم او قرار اصدرته محكمة ذات صلاحية بقضي بقطع أي مبلغ من راتب احد وكلاء الضباط او الصف ضباط لاجل اعادة امراته او ولده كما لو كان ذلك الحكم او القرار قد صدر بحسب مفاد المادة ٤٥ من قانون الجيش

### للاغات رسمية

« من فخامة رئيس النظار »

تاريخ احلال النقد الفلسطيني مقام النقد المصري بقية النقد المصري والتي اثبتت انك تالي تعليمات وضعت لازالة ما قد يقع من الالتباس في هذه المعاملات للعمل بموجبها :

١ - يقوم الجنيه الفلسطيني مقام الجنيه المصري في قادية رواتب الموظفين

٢ - يضاف الى رواتب الموظفين الذين عينوا قبل ١ - ١١

١١ - ٢٢ فرق التحويل عن الراتب الاصلي والزيادات التي استحقها ويسعى الفرق المذكور ( علاوة شخصية )

٣ - تعطى الزيادة السنوية التي تستحق للموظفين الذين الذين عينوا قبل ١ - ١١ - ٢٢ عمالة فلسطينية انما يضاف الى العلاوة الشخصية ما يصيب هذه الزيادة من فرق التحويل

٤ - الموظفون الذين عينوا وسيعينون بعد تاريخ ٣١ - ١١ - ٢٢ يتقاضون رواتبهم بالعملة الفلسطينية بلا علاوة

٥ - الموظفون الذين يرفعون من درجة الى أخرى بعد تاريخ ٣١ - ١١ - ٢٢ يتقاضون الحد الأدنى من مربوط الدرجة الاخيرة بالعملة الفلسطينية بدون العلاوة المبحوث عنها

٦ - الموظفون الذين تقضي المصاحبة بتزويل درجتهم يتقاضون راتب الدرجة التي ينزلون اليها بالعملة الفلسطينية بدون العلاوة

٧ - عند ما يقتضي ذكر راتب الموظف سواء كان في مستندات النفقات أم في سائر المعاملات يجب ان يشار الى مقدار الراتب المخصص للوظيفة بالعملة الفلسطينية وبين مقدار العلاوة على حدة اذا كان الموظف الذي يشغل الوظيفة ممن يتقاضون العلاوة بموجب هذه التعليمات

الغرامات عن المخالفات الصحية والبلدية والتفليات على الطرق

اشير الى القرار التعلق بما كان من غرامات - التي تفرض على الذين باتون بمخالفات صحية او بلدية - ماثدا للخزينة المالية او البلدية والمنشور في الصحيفة الخامسة من العدد ١٦٢ من الجريدة الرسمية

وفاقا لاحكام قانون اصول نشر القوانين والانظمة واعلانها ) يعمل بالقرار المبعوث عنه بعد مرور ستين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قد نشأ هذا البلاغ عن استيضاح من قائم مقام العاصمة ٢٤ كانون الاول ١٩٢٧

### قضايا الاراضي

قد انتدب فخامة رئيس النظار السكرتير العام ليشته في اللجنة التي قضت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تعديل قانون ادارة الولايات بتأليفها للنظر استئنافا في قرارات مجالس ادارة الالوية المتعلقة بتغير معاملات الاراضي

### رواتب الموظفين والنقد الفلسطيني

اشير الى قانون احلال النقد الفلسطيني محل النقد المصري والعثماني المنشور في العدد ١٧٤ من الجريدة الرسمية : عملا بما جاء في المادة الثانية من القانون المشار اليه قد اصبح من الواجب ان تدفع رواتب الموظفين الذين عينوا قبل

هكذا منه لأصل



- ٨ - تنظيم مستندات دفع رواتب الموظفين بالعملة الفلسطينية ثم اقتصاص الى رواتب الموظفين الذين عينوا قبل ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ كانون الاول ١٩٢٧

## رحلة لفتيشية

يقوم فخامة رئيس النظار وبمعيته عطوفة قائد الجيش العربي والمساعد الاول للسكرتير العام بدورة لفتيشية في المنطقة الجنوبية المشتعلة على لوائي معان والكرك على حسب البرنامج الآتي:

- اليوم التاريخ من الى  
يوم الجمعة في ٣٠ - ١٢ - ١٩٢٧ معان (في القطار)  
البيت ٣١ منه معان  
الاحد ١ - ١ - ١٩٢٨ معان - العقبة  
الاثنين ٢ منه العقبة - معان  
الثلاثاء ٣ معان - وادي موني - معان  
الاربعاء ٤ معان - الشوبك - معان  
يوم الاثنين في ٩ - ١ - ١٩٢٨ عمان - الطفيلة  
الثلاثاء ١٠ منه الطفيلة  
الاربعاء ١١ منه الطفيلة - الكرك  
الخميس ١٢ الكرك  
الجمعة ١٣ الكرك - عمان  
٢٤ كانون الاول ١٩٢٧

## ارتباط الحكام

قرر المجلس التنفيذي ان يسمح مؤقتا للقائمقامي العاصمة ومادبا بخايرة مقام رئاسة النظار مباشرة

## الانتخابات الادارية

قد انتخب كل من السيد طارق سليمان وعويس افندي المرشش عضواً للمجلس الاداري في عمان

## « بلاغ للاهلين »

ان المادة ٣١ من قانون المقام العثماني المؤرخ ١ ربيع الاول سنة ١٣١٩ تقضي بمجازاة كل من يعمل لغا بدون رخصة من ادارة الزراعة والحراج والمعادن بغرامة قدرها من عشرة ذهبات الى المائة  
رجائي اذاعة ذلك بين الاهلين بصورة واسعة النطاق ليكونوا جميع على علم من هذا ١٣ - ١٢ - ١٩٢٧ قائم مقام عمان

نشر هنا على جهور الاهلين صورة المرسوم الذي نشر في سوريا ولبنان بشأن استيراد النقود الذهبية والفضية على طريقة الترانسيت واعادة تصديرها لعلاوة ذلك بالتعامل بين شرقي الاردن وسوريا ولبنان

## النقود الذهبية والفضية

مرسوم رقم ١٦٨

المادة ١ - خلافا لما ورد في المادة ٢ من المرسوم رقم ٨٤٤ تاريخ ١٠ ايار ١٩٢١ قد اجيز اعادة النقل على طريقة الترانسيت دون تحديد معدل النقود الذهبية المنقولة بواسطة

السياح الذين يرون مروا عابدا بالاراضي السورية اللبنانية خلافا لما ورد في المادة ٢ و ٣ من المرسوم رقم ٨٤٤ المتقدم قد اجيز كذلك:

( أ ) استيراد النقود الفضية برسم الترانسيت المحمولة من قبل السياح الذين يرون مروا عابدا بالاراضي السورية اللبنانية دون تحديد المعدل

( ب ) التصدير بطريقة الترانسيت من قبل سياح تلك النقود الفضية انفسهم على ان يكون المعدل مساوياً للمعدل المتقول

٢ - السياح ملزمون باعلام اول مكتب جرك دخول عن مقادير النقود الذهبية والفضية التي تكون في حوزتهم وسائر الدلالات الخاصة التي تساعد الجرك على لفتيشها اما فيما يتعلق بالنقود الفضية فقط فان السياح ملزمون ان يقدموا كفالة لاول مكتب جرك دخول تضمن تقديم نفس النقود المينة في الشهادة انماطة بالصورة المتقدمة مهلة محدودة لمكتب جرك الخروج وتعطى لهم نسخة مصدقة عن تلك الكفالة لتقديمها مع الشهادة لمكتب الخروج

٣ - حرية نقل النقود الذهبية والفضية مجازة على ان يقدم شهادة لا بد منها الى مكتب جرك الخروج الذي يقوم بتحقيق مجرى المعاملة وفيما يتعلق بالنقود الفضية فقط فان مكتب جرك الخروج اذا كانت المعاملة اصولية يعلم فوراً مكتب الدخل عن المتقول وهذا يلغي كفالة الضمان. واذا كان الامر على العكس من ذلك فان مكتب الخروج يثبت ويستقرىء المخالفة الواقعة ويعلم عنها كذلك مكتب الخروج الذي يبعث اليه باصل كفالة الضمان

٤ - كل تصدير في تقديم الشهادة او نسخة كفالة الضمان تكلصير في المطابقة بين عبارات الشهادة او كفالة الضمان

٢٦ نوفمبر ١٩٢٧

اصلاح اغلاط جاءت في العدد ١٧٢ من الجريدة الرسمية

١ - تدرج كلمة ( فحص ) بين كلمة نتيجة او غائطة ( الواردتين في السطر الاخير من العمود الاول من الصحيفة ١٤ - يستبدل حرف ( م ) الوارد في كلمة ( حمل ) الواردة في السطر الحادي عشر من العمود الثاني من الصحيفة ١٥ بحرف ( ب )

٢ - تحذف كلمة ( العجم ) الواردة في الصحيفة ١٦ و ١٧ - لم يذكر اسم جدول الامراض السارية الشهري في اعلى الصحيفة ١٨ ولذلك يجب ان يعتبر ما يلي كتممة للجدول:

« جدول الامراض السارية الشهري عن شهر

نشر بين الاول ١٩٢٧

٥ - لقد ذكرت سهواً كلمة ( المكان ) و ( تاريخ التبليغ ) كانهما من الامراض السارية لا الجداول الاسبوعية للامراض الوبائية

## المزايدات والمناقصات

قرر المجلس الاداري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٢٧ طرح ايجار قطعتي الارض الكائنتين في موقع الرويح و قطعتي الارض الكائنتين في موقع الشقاق لمدة ثلاث سنين في الميزان التالي لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخه فارجو اذاعة الكيفية

متصرف السلط



## تعرفة السيارات

عملاً بالسلطة المخولة لي في المادة ٨٧ من نظامات  
التقليبات والسفريات لسنة ١٩٢٦ المنشورة في العدد ١٤٢ من  
الجريدة الرسمية قد قررت وضع التعرفة المينة أدناه لاجور  
الركوب في السيارات داخل امانة شرق الاردن على ان  
تراعى البنود الآتية :-

١ - تدفع اجور السفر الى الجهات غير المينة في هذه  
التعرفة على حد اد ٢٥ ملا للسيارة ذات الاربعة مقاعد عن  
كل كيلومتر واحد الى المحلات التي تقع غربي الخط الحديدي  
وشمال عمان و ٣٠ ملا للسيارة ذات الاربعة مقاعد عن كل  
كيلومتر واحد الى المحلات التي تقع شرقي الخط الحديدي  
وجنوبي عمان

٢ - اذا كانت السيارة المستأجرة من ذات الستة مقاعد  
يزاد ٤٠ في المئة على الاجرة التي تصيب السيارة ذات  
الاربعة مقاعد

٣ - هذه التعرفة في الحد الاعلى للاجور وعلى الموظف  
ان يسعى لاستئجار سيارة باجرة اقل من الاجرة المينة اذا  
استطاع ذلك

٤ - يجب على الموظفين الذين لهم الحق باستئجار سيارة  
كاملة ان يستأجروا سيارة ذات اربعة مقاعد واذا ساعدتهم  
الوقت يجب ان يستعملوا من باقي البدائل اذا كان موظفون

اخرين يودون السفر الى نفس المحل الذي سيذهبون اليه

٥ - تحسب اجور الانتظار على الوجه الآتي :-

مل

١٠٠ عن كل ساعة انتظار اذا كانت الاجرة لحد ٥٠٠ مل

١٠٠ بعد مرور نصف ساعة اذا كانت

الاجرة اكثر من ٥٠٠ الى جنبه واحد

١٠٠ بعد مرور ساعة واحدة اذا كانت الاجرة اكثر

من جنبه الى جنبين

١٠٠ بعد مرور ساعتين اذا كانت الاجرة اكثر من

جنبين الى ثلاثة جنبات

٩٠٠ عن كل ٢٤ ساعة بعد مرور الاربعة والعشرين

ساعة الاولى اذا كانت الاجرة اكثر من ( ٣ ) جنبات

٦ - تدفع اجور السيارات المخصوصة التي يقتنيها بعض

الموظفين بموجب هذه التعرفة بعد تنزيل ( ٥ ) في المائة

٧ - تعتبر هذه التعرفة نافذة اعتباراً من بداية شهر

كانون الثاني سنة ١٩٢٨

١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧

السكرتير العام

طارق العارف

اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة ممد واحد في السيارة	المسافة
ذهاباً واياباً لسفرة واحدة	ذهاباً واياباً لسفرة واحدة		من الى
مل لف	مل لف	مل لف	
٢١٠	١١٠	٢٠	عمان المقر
٢٥٠	١٤٠	٢٥	المحطة
٢٨٠	١٧٠	٣٠	ماركة
١٢٠	٦٧٠	١٢٠	الرصفة
٥٤٠	٨٤٠	١٥٠	الزرقا
٧٠٠	٤٢٠	٨٠	صوبلج
٩٨٠	٥٦٠	١٠٠	الجر
١٢٥٠	٩١٠	١٧٠	السلط
١٥٠٠	١١٠٠	٢٤٠	شوفة تمرين
١٧٨٠	١٢٤٠	٢٦٠	جسر اللاتي
٤٤٨٠	٣٨٠	٤٢٠	ارميا
١٦٠	٣٠٨٠	٥٥٠	القدس
١٥٠٠	١٩٦٠	٣٥٠	جرش
٤٤٠	٣٦٠	٦٠٠	عجلون
٣٠٠	٣٦٠	٦٠٠	اربد
٩٨٠	٥٦٠	١٠٠	وادي السير
١٠٥٠	٦٧٠	١٢٠	ناعور
٤٢٠	٢٨٠	٥٠	محطة التمر
٩٨٠	٥٦٠	١٠٠	رجيب
١١٠	٦٧٠	١٢٠	سحاب
٧٠٠	٤٥٠	٨٠	يادوده
١١٠	٦٧٠	١٢٠	ام النند

هكذا منذ الاصل

المسافة	اجرة مقعد واحد في السيارة	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	المسافة	اجرة مقعد واحد في السيارة	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد
من الى	مل لف	مل لف	مل لف	من الى	مل لف	مل لف	مل لف
عاب مادي	١٧٠	٦٥٠	١ ٢٥٠	الجزيرة	٣٠	٧٠٠	١ ٣٠٠
القطرانة	٥٠٠	٢	٣ ٦٠٠	القطرانة	٥٠٠	٢	٣ ٦٠٠
الكرك	٦٠٠	٢ ٤٠٠	٤ ٨٠٠	الكرك	٦٠٠	٢ ٤٠٠	٤ ٨٠٠
الطفيلة	٢٥٠	٥	١ ٧٥٠	الطفيلة	٢٥٠	٥	١ ٧٥٠
معان	٥٠٠	٦	١١ ٤٠٠	معان	٥٠٠	٦	١١ ٤٠٠
السلط صويلح	٩٠	٣٦٠	٧٠٠	السلط	٩٠	٣٦٠	٧٠٠
جرش	٣٦٠	١ ٤٤٠	٢ ٦٠٠	جرش	٣٦٠	١ ٤٤٠	٢ ٦٠٠
شونة غمرين	٢٢٠	٨٨٠	١ ٤٥٠	شونة غمرين	٢٢٠	٨٨٠	١ ٤٥٠
جسر النبي	٢٥٠	١	١ ٦٠٠	جسر النبي	٢٥٠	١	١ ٦٠٠
ام قيس	٣٣٠	١ ٣٠٠	٢ ٨٢٠	ام قيس	٣٣٠	١ ٣٠٠	٢ ٨٢٠
الباقورة	٣٨٠	١ ٥٠٠	٢ ١٠٠	الباقورة	٣٨٠	١ ٥٠٠	٢ ١٠٠
جسر الجامع	٣٨٠	١ ٥٠٠	٢ ١٠٠	جسر الجامع	٣٨٠	١ ٥٠٠	٢ ١٠٠
تل الاربعين ارا	٥٠٠	٢	٢ ٦٠٠	تل الاربعين ارا	٥٠٠	٢	٢ ٦٠٠
الشيخ حسن				الشيخ حسن			
ايدون	٨٠	٣٠٠	٥٠٠	ايدون	٨٠	٣٠٠	٥٠٠
ايدون الحصن	١٠٠	٤٠٠	٦٠٠	ايدون الحصن	١٠٠	٤٠٠	٦٠٠
ديراي سعيد	٥٠٠	٢	٣ ٨٠٠	ديراي سعيد	٥٠٠	٢	٣ ٨٠٠
الحصن	٨٠	٣٠٠	٥٠٠	الحصن	٨٠	٣٠٠	٥٠٠
عجلون	٤٠٠	١ ٦٠٠	٢ ٢٥٠	عجلون	٤٠٠	١ ٦٠٠	٢ ٢٥٠
كفر نجه	٥٠٠	٢	٢ ٦٠٠	كفر نجه	٥٠٠	٢	٢ ٦٠٠
جرش	٢٥٠	١	١ ٨٠٠	جرش	٢٥٠	١	١ ٨٠٠
السلط	٦٠٠	٢ ٤٠٠	٤ ٥٠٠	السلط	٦٠٠	٢ ٤٠٠	٤ ٥٠٠
الرمثا	١٥٠	٦٠٠	١ ٨٤٠	الرمثا	١٥٠	٦٠٠	١ ٨٤٠

المسافة	اجرة مقعد واحد في السيارة	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	المسافة	اجرة مقعد واحد في السيارة	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد
من الى	مل لف	مل لف	مل لف	من الى	مل لف	مل لف	مل لف
اربند درعا	٢٠٠	٨٠٠	١ ٣٠٠	اربند درعا	٢٠٠	٨٠٠	١ ٣٠٠
المفرق	٥٠٠	٢	٣ ٨٠٠	المفرق	٥٠٠	٢	٣ ٨٠٠
الكرك القطرانة	٢٢٠	٨٨٠	١ ٦٠٠	الكرك القطرانة	٢٢٠	٨٨٠	١ ٦٠٠
الجرف	١	٤	٥ ٦٠٠	الجرف	١	٤	٥ ٦٠٠
الطفيلة	٢٥٠	٥	٨ ٥٠٠	الطفيلة	٢٥٠	٥	٨ ٥٠٠
معان	٢٥٠	٥	٩ ٥٠٠	معان	٢٥٠	٥	٩ ٥٠٠
الطفيلة الجرف	٢٥٠	١	١ ٨٥٠	الطفيلة الجرف	٢٥٠	١	١ ٨٥٠
محطة معان	٣٠	١٢٠	٢٠٠	محطة معان	٣٠	١٢٠	٢٠٠
الجفر			٣	الجفر			٣
عززه	٤٠٠	١ ٦٠٠	٢ ٣٠٠	عززه	٤٠٠	١ ٦٠٠	٢ ٣٠٠
الشوبك	٦٥٠	٢ ٥٠٠	٤ ٢٥٠	الشوبك	٦٥٠	٢ ٥٠٠	٤ ٢٥٠
واذي موسى	٣٨٠	١ ٥٥٠	٢ ٢٥٠	واذي موسى	٣٨٠	١ ٥٥٠	٢ ٢٥٠
النقب	٥٠٠	١ ٨٠٠	٢ ٣٠٠	النقب	٥٠٠	١ ٨٠٠	٢ ٣٠٠
القويره	٧٥٠	٣	٤ ٢٠٠	القويره	٧٥٠	٣	٤ ٢٠٠
العقبة	٢٥٠	٥	٧ ٧٥٠	العقبة	٢٥٠	٥	٧ ٧٥٠



السنة الخامسة

# الشرق العربي

الجريدة الرسمية لأمانة شرق الأردن

وفي ٢٣ كانون ثاني سنة ١٩٢٨

عمان: يوم الاثنين في ١ شعبان سنة ١٣٤٥ هـ

عدد ممتاز

الفصل الثاني

قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨

تعديل قانون الرسوم الجمركية

هكذا منه الأصل



## القوانين والأنظمة

### قانون

امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨

حيث انه بموجب العقد المبرم في اليوم الخامس من شهر اذار سنة ١٩٢٦ الموقود بين المندوب السامي من جهة وشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان من جهة اخرى قد منج المندوب السامي شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان امتيازاً ( لا يشترك معها فيه اخرى استخدام المياه ) لمدة ( ٧٠ ) سنة ابتداء من اليوم الخامس من شهر اذار سنة ١٩٢٦ لاستخدام مياه نهري الاردن واليرموك وروافدهما لتوليد الكهرباء من القوة التي تستخرج من هذه المياه وتوزعها وتوزعها داخل فلسطين وشرقي الاردن

وحيث انه من المرغوب فيه جعل الامتياز المذكور نافذ المفعول في شرقي الاردن بقدر ما يوزع في شرقي الاردن او يتعلق بها مع مراعاة بعض التعديلات

قد سن ما يلي :

- ١ - يطلق على هذا القانون اسم « قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٢٨ »
- ٢ - تفيد كلمة ( الشركة ) في هذا القانون شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان وخلفائها والمخول لهم منها رسمياً
- ٣ - يعتبر الامتياز المدرج في الجدول المرفق بهذا القانون صحيحاً لجميع الغايات المتوخاة منه مع مراعاة التعديلات المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون . ويخول هذا القانون المندوب السامي جميع السلطات الضرورية لتنفيذ ما يختص به بموجب الامتياز بقدر ما ينطبق منه على شرقي الاردن
- ٤ - تطبق احكام المادة الثانية من الامتياز في شرقي الاردن كما انه لو استعفى عن كلمة ( مرسوم ) بكلمة ( قانون ) وعن كلمة ( فلسطين ) بكلمة ( شرقي الاردن )

٥ - يجري نزع اية ملكية اراضي او غيرها في شرقي الاردن بموجب المادة العاشرة من هذا الامتياز وفقاً للقانون المعدول بهاذ ذلك في شرقي الاردن

٦ - تطبق احكام المادة الخامسة والثلاثين من الامتياز المتعلقة بالضرائب كما لو انه استعفى عن كلمة ( فلسطين ) بكلمة ( شرقي الاردن ) على ان الشركة لا تكون عرضة بموجب المادة المذكورة لدفع اية ضريبة مفروضة في شرقي الاردن فيما يتعلق باية ارباح مائدة من المشروع فرضت عليها ضرائب في فلسطين اي ان الشركة لا تكون عرضة لدفع الضريبة مرتين

وعلى انه يجب ان تكون الارباح القابلة لفرض الضرائب عليها في شرقي الاردن منحصرة في ارباح المشروع المائدة من القوة المبيعة او المنصرفة في اراضي شرقي الاردن بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك بالاستعمال واستهلاك الدين والمصاريف العامة وغيرها المتعلقة بالجزء المقابل للمشروع

٧ - لا تطبق احكام المادة السادسة والثلاثين من الامتياز على ما يتتبعه الشركة من الآلات او الادوات الاخرى في شرقي الاردن التي دفعت عنها الرسوم الجمركية فعلاً

٨ - كل شبكة بوقية او هوائية او تركيبات لاسلكية تكون قد انشئت او تدار بموجب السلطة المخولة للشركة بمقتضى المادة الاربعين من الامتياز خاضعة لمراقبة واشراف حكومة شرقي الاردن عليها بقدر ما يكون ذلك له مساس باي وجه من الوجوه باراضي شرقي الاردن . ويجب ان لا تنشأ او تشغل بحيث تعوق سير اعمال الشبكات البوقية او الهوائية او التركيبات اللاسلكية التابعة للسلطات البريدية في شرقي الاردن وتعوق سير اعمال اي شخص او شركة حائزة حينذاك على امتياز للبرق او الهاتف او اللاسلكي

كل انشاءات لاسلكية يجب ان تكون مقيدة وخاضعة لاحكام اي

هكذا منه الاصل



قانون قد يسن فيما بعد لضبط أمور الاسلكي والاشارات النظرية والسعوية  
ووسائل المخابرات الاخرى الماثلة لها في شرقي الاردن  
١ - يجوز لسو الامير في المجلس ان ينظم لغايات الري استعمال مياه  
نهرى الشريعة والبرموك وروافدهما التي تمر باراضي شرقي الاردن باصدار  
اوامر من وقت الى اخر مع مراعاة احكام المادة ١١ (أ) من الامتياز  
المدرج في الجدول المرفق في طيه

١ - ٨ - ١٢٨ عبد الله

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظائر  
اديب رضا توفيق طارف المعارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهدى

## الجدول

## القسم الاول

الامتياز الممنوح في ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ للشركة الكهربائية الفلسطينية  
لاجل استخدام مياه نهرى الاردن والبرموك لتوليد وتوريد القوة الكهربائية  
فلسطين

وضع هذا العقد في اليوم الخامس من شهر آذار سنة ١٩٢٦  
بين الفيلدمارشال النيل هيرت شارلس اونسلو البارون بلومر حامل وسام  
الجماد وسام القدس ميخائيل وجبرائيل وسام فكتور ياوسام الامبراطورية  
المدنوب السامي لفلسطين - فريق اول - وبين الشركة الكهربائية الفلسطينية  
المحدودة الضمان المؤسسة في فلسطين سنة ١٩٢٣. الكائن مكتبها المسجل في  
القدس بفلسطين (والتي تعرف مع خلفائها والمحول لهم منها رسمياً فيما يلي  
بالشركة) فريق ثان - ولقد تم الاتفاق بين الفريقين على الامور التالية :

١ - يكون للاتفاظ والبارات الواردة في هذا المقدما يلي من المعالي  
(١) يقصد بعبارة (المدنوب السامي) المدنوب السامي لفلسطين  
اذ ذلك

(ب) - يقصد بعبارة (منطقة الامتياز) تشمل فلسطين وشرقي  
الاردن واي بلاد اخري تكون اذ ذلك وتدخل من وقت الى اخر تحت  
سلطة المدنوب السامي

(ج) - يقصد بلفظة (المنروع) شغل توليد الكهرباء وتوريدها  
وتوزيعها وفقاً لهذا الامتياز وتشمل جميع موجودات الشركة المختصة بهذا  
الشغل ولكنها لا تشمل النفود ولا الضمانات على النفود والضمانات

(د) تعني لفظ (الاشغال) جميع السدود والخزانات والقنالات  
ومجري المياه وجميع المباني الموصولة لتوليد القوة او تحويلها

(هـ) تعني لفظ (المعدات) جميع الآلات الميكانيكية والطورينيات  
وما كينات البنمو والمحولات والمآكنات والخطوط والاك والكابلات  
والاعمدة وخلاف ذلك من الاجهزة والمعدات الضرورية واللازمة لتوليد  
القوة الكهربائية ونقلها او توزيعها او توريدها ايها بصورة وافية ولاي  
تلف او تلفو - او اي جهاز تلفراف لاسلكي انشأته واستعملته  
الشركة بمقتضى هذا الامتياز او فيما يتعلق به

(و) وتعني لفظ (شهر) شهر حسب التقويم الغريغوري

(ز) يعتبر العدد المفرد حيثما اقتضى سياق النص. او جمع شاملاً  
للجمع والعكس بالعكس

مريان قوانين  
الكهرباء

٢ - تسري على الشركة وعلى الاشغال التي يسمح هذا الامتياز باجرائها  
احكام اي قانون مرعي الاجراء اذ ذلك لتنظيم توليد او نقل او توريد  
القوة الكهربائية في فلسطين وتسري ايضاً احكام اي نظام وضع  
بمقتضى ذلك القانون على انه اذا حصل تناقض بين نصوص او نظامات  
ذلك القانون وبين احكام هذا الامتياز تعتبر احكام هذا الامتياز هي

الصحيحة

٣ - يمنح المدنوب السامي للشركة امتياز مطلقاً باستعمال المياه الاتي  
ذكرها لمدة سبعين سنة ابتداءً من تاريخ هذا المقد

منح الامتياز لمدة  
سبعين سنة

هذه هي الاصل



(١) مياه نهر الاردن وحياضه ويشمل ذلك مياه نهر اليرموك وجميع روافد نهر الاردن وحياضه الكائنة تحت اشراف او مراقبة المندوب السامي الان او التي تكون تحت اشرافه ومراقبته في المستقبل

(ب) ومياه نهر الاردن وحياضه وروافده ومياه نهر اليرموك وزوافده الواقعة خارج حدود البلاد الكائنة تحت اشراف المندوب السامي التي تقرر او يقرر استعمالها لفلسطين او شرقي الاردن والاثنين مما يوجب الاتفاق الانكليزي الفرنسي والفرنسي والفرنسي والفرنسي ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٠ او بموجب اي اتفاق اخر لتوليد الكهرباء من تلك المياه وتوريد القوة الكهربائية وتوزيعها الى منطقة الامتياز ولانشاء محطة قوة لجميع هذه الاغراض او لاي منها بالقرب من جسر الجامع واستخدام واستعمال بحيرة طبريا حوضاً لحزن المياه لهذه الغاية ولانشاء اية محطة او محطات قوة اخرى (واغراض لها اذا اقتضى الامر ذلك) التي تربي الشركة مناسبة انشائها وتكون لها الحرية ايضا في المدة المذكورة ان تولد القوة الكهربائية بوسائل اخرى خلاف القوة المائية وتوردها وتوزعها في منطقة الامتياز ويكون لها الحق ان تمنح رخصاً للغير لجميع المدة المتوخى عنها او لبعضها لاستعمال المياه المشار اليها او استعمال ابي قسم منها لاجل توليد القوة الكهربائية من تلك المياه او لتوليد القوة بآلة وسيلة اخرى كما ذكر آتفا والقيام بجميع الاشغال الضرورية وتنفيذها لتلك الغرض وتوريد وتوزيع القوة الكهربائية ولكن لا يجوز للشركة ان تمنح رخصة كهذه في اي حال من الاحوال الا بعد الموافقة عليها كتابية من المندوب السامي ويشترط في كل الاحوال ان لا يجوز للشركة مباشرة اي من الحقوق او السلطات او الامتيازات الممنوحة لها بموجب هذا الامتياز بكيفية تقلل او تخلل الحقوق او السلطات او الامتيازات الممنوحة في الامتيازات التالية وهي :-

(١) الامتياز الممنوح في ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ الممنوح لبحرمان وتوزيع لامتهال مياه العوجا لتوليد وتوريد القوة الكهربائية والمحول

الان اشركة ياغا الكهربائية والمعروف « بامتياز العوجا » - او  
( ب ) الامتياز الذي منحه بلدية القدس في سنة ١٩١٤ لتوريد  
الكهرباء وللترامواي الكهربائي - او

( ج ) الامتياز الذي منحه الحكومة العثمانية في شهر حزيران ١٩١٤ لمحمد  
افندي عمر بيهم وميشيل افندي مرسق بشأن اراضي الحولة - او

( د ) اية امتيازات تمنح بدلا من الامتياز من المذكورين تحت ( ب )  
( ج ) تنفيذ الاحكام البروتوكول الملحق بماهدة لوزان التي تقضي بان  
تكون بعض الامتيازات الممنوحة من السلطة العثمانية موافقة للاحوال  
الاقتصادية الجديدة للمدة والمدة التي تكون فيها هذه الامتيازات  
سارية او قابلة للتنفيذ

٤ - ان الاشغال التي يجب بناؤها وانشاؤها واقامتها والمعدات  
اجراؤها التي ينبغي تجهيزها لاغراض هذا الامتياز هي الاشغال والمعدات المبنية  
في الجدول الاول لهذا العقد وجميع الاشغال الاخرى والمعدات التي يوافق  
عليها المندوب السامي من وقت الى اخر

٥ - جميع الاشغال وجهازات التوزيع الكهربائي الواجب بناؤها  
وقفاً للتصميمات وانشاؤها وعملها وتركيبها من قبل الشركة بمنقضى هذا الامتياز يجب ان  
تبنى وتُنشأ وتعمل وتركب وفقاً للتصميمات والرسومات والخرائط التي  
تقدمها الشركة من وقت الى اخر والتي يوافق عليها المندوب السامي كتابة  
بالتعديلات او بالتغييرات فقط التي يوافق عليها المندوب السامي كتابة أولاً

٦ - على الشركة في جميع الاحوال قبل الشروع في اشغال التوزيع  
الكهربائي ان ترفع الى المندوب السامي لاجل موافقته ثلاث نسخ من  
التصميمات والرسومات بالكيفية الاتي بانها :  
( ١ ) تصميمات ورسومات بقياس لا يقل عن واحد في عشرة آلاف  
تبين موقع الاشغال وحدود جميع الاملاك العمومية والخصومية ( اذا



وجدت ( التي تباثر مباشرة من انشاء تلك الاشغال

( ب ) تصميات ورسومات السدود والخزانات منظمه بمقياس لا يقل عن واحد في خمسية

( ج ) تصميات تبين الخطوط الكهربائية ذات الضغط الشديد الموصلة بين البلدان المختلفة مرسومة على خريطة بمقياس لا يقل عن واحد في مئتين وخمسين ألفاً

( د ) تصميات ورسومات محطات القوة بمقياس لا يقل عن واحد في خمسية

( هـ ) تصميات تبين شبكة توزيع الكهرباء في مناطق البلديات بمقياس لا يقل عن واحد في القين

وبلغ المندوب السامي الشركة موافقته او عدم موافقته او اعتراضه على اية تصميات ورسومات مرفوعة اليه من الشركة بموجب الفقرات ( ا ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) من هذه المادة ويصدر التبليغ قبل انقضاء ثلاثة اشهر وبموجب الفقرتين ( ج ) و ( د ) يصدر التبليغ قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوماً من تاريخ رفعها اليه واذا لم يبلغ المندوب السامي الشركة ما ذكر في خلال المدة المبينة اعلاه تعتبر الرسومات والتصميات النوه عنها عند انتهاء تلك المدة بانها نالت موافقة المندوب السامي وتكون للشركة الحرية في القيام بالاشغال ونصب شبكة التوزيع المذكورة وتسري النصوص المار ذكرها ايضاً على اية تصميات ورسومات معدة ترفعها الشركة المندوب السامي لا بداء عدم موافقته او اعتراضه عليها بشرط ان يبلغ المندوب السامي الشركة حكمه على اي من هذه التصميات والرسومات المعدلة قبل مرور ثمانية وعشرين يوماً في الظروف التي تقع تحت الفقرات ( ا ) و ( ب ) و ( ج ) من هذه المادة وقبل انقضاء اربعة عشر يوماً في الظروف التي تقع تحت الفقرتين ( د ) و ( هـ ) من هذه المادة من تاريخ رفعها اليه واذا لم تبلغ الشركة ما ذكر في خلال المدة المبينة اعلاه تكون لها الحرية في الشروع باشتغالها كأنها نالت الموافقة

على الشركة ان تنجز ٧ على الشركة في خلال اثني عشر شهراً من تاريخ هذا الامتياز ان تباشر بعض الاشغال في بناء واحداث وتشيد واقامة اشغالها المتعددة المنوه عنها في الجدول الصالح للاستعمال في خلال خمس سنوات

هذه وتصيرها جاهزة للاستعمال في خلال خمس سنوات من تاريخ هـ - هذا الامتياز وان تجهزها بكل ما يلزم من المعدات لضبط تشغيل المحطة الكهربائية بالقرب من جسر الجاسم بصورة منظمه ولتقل وتوزيع القوة الكهربائية منها وفقاً للجدول المذكور مع مراعاة جميع التسييرات والتبديلات والتعديلات ولاية اشغال اخرى وما يلزم لها من المعدات بما يوافق عليه المندوب السامي كتابية من ان الى اخره وبشرط ان يحول للشركة تمديد مدة الاثني عشر شهراً او الخمس سنوات المذكورة او المئتين مائة اذا وكلما طرأت ظروف لم تكن ناجمة عن حمل الشركة او عن اهمالها او تقصيرها وشعنا عن الشروع في العمل او الانجاز في خلال مدة الاثني عشر شهراً والخمس سنين المذكورة

وان وقع خلاف بين المندوب السامي والشركة في هل كانت الظروف مما يشكل سبباً كافياً موجعاً لتمديد المدة او المدة ام لا فينصل الخلاف بواسطة تحكيم حسبما جاء في نص المادة ٥٠ من هذا الامتياز اما اذا تخلفت الشركة لاهتمامات انجاز اتمام الاشغال المشار اليها مع المعدات الضرورية خلال الخمسة اعوام السابق ذكرها او خلال المدة التي جري تمديدتها حسبما ذكر اعلاه فعلياً ان تدفع الى المندوب السامي عن كل شهر ( بعد الشهر لاول ) تتأخر فيه عن ما ذكر مبلغ ٢٠٠ جنيه الكايزي وهكذا نسبياً عن اي جزء من الشهر وذلك تمديدات مقدرة سابقاً وليس كغرامة فان قصرت الشركة او اهملت اتمام وانجاز الاشغال المذكورة من جميع الوجوه مع المعدات الضرورية في خلال اثني عشر شهراً من انقضاء مدة الخمس سنين المشار اليها او في خلال المدة او المدة الاضافية



يحق للمندوب السامي ( ومع مراعاة وبدون إخلال بمسئولية الشركه المستمرة ) ان تدفع الى تاريخ الاعلان التضمنات المقدرة كما ذكر سابقا ) ان يماه الشركة كتابة في اي وقت بعد انقضاء مدة الاثنى عشر شهرا بالباء هذا الامتياز دون دفع اي تعويض للشركه عما اجرته قبل ذلك كقسم من تمديداتها او خلافة وفي حالة النباء الامتياز لا يحق للشركه لعدة اثنى عشر شهرا من الانباء ان تنقل اياها من الاشغال المذكورة التي تكون قد اقامتها او احدثتها بموجب هذا الامتياز او تنزع اية من المعدات وذلك يتسنى للمندوب السامي مهلة ليقرر هل يرغب ان يتولى امر جميع الاشغال والمعدات المذكورة او ايا منها أم لا يرغب في ذلك وان اعلن الشركه كتابة في اي وقت خلال هذه الاثنى عشر شهرا الاخيرة بأنه يرغب ان يتولى امر الاشغال او المعدات المذكورة او لا منها فلا يجوز عندئذ للشركه ان تنقل الاشغال والوارد ذكرها في اعلاناته للشركه بل يشترط للمندوب السامي بشن يقرر بالحكيم عند عدم الاتفاق عليه بموجب المادة ٥٠ من هذا الامتياز وتكون للشركه في خلال الاثنى عشر شهرا من استلام هذا الاعلان الحرية بان تنقل بدون عائق او مانع اياها من الاشغال واية من المعدات المذكورة مما لم يرد ذكره في الاعلان المشار اليه — اما اذا لم يرسل الاعلان كذا فتكون لها الحرية بان تنقل دون عائق او مانع جميع الاشغال والمعدات المذكورة في خلال الاثنى عشر شهرا التالية بعد انقضاء الاثنى عشر شهرا المذكورة التي قد يرسل المندوب السامي في انباءها الاعلان المذكور عنه

سلطة الشركة لنباء ٨ يحق للشركه ان تقسم لاقصى منسوب سدا لحزن مياه بحيرة طبريا وان تسحب مياهها لادق منسوب بحسب الاتفاق الذي يتم بين المندوب السامي والشركه وان تجر المياه البحرية المنه عنها بواسطة قنابل او قنالات الى المحطة الكهربائية المشار اليها والى محطات كهربائية اخرى وعلى الشركه ان تصلح باسرع ما يمكن وتقدر بهمة الحراب الحاصل وتعيد جميع الطرق والجسور او الاقنية والبنارات ومخاري المياه التي يطرأ عليها خلل او تلف من جراء قيامها بالاشغال التي يبين اجراءها بموجب

هذا الامتياز وتعيدها الى حالتها الاعلية وان تنجز ذلك في آن واحد مع الاشغال التي تقيمها الشركه \* وعلى الشركه في كل وقت ايضا ان تؤمن المندوب السامي ضد ولساء اي دعاوى وابرأت وتضمنات ووفقات ومصاريف تطرأ من جراء الاخلال بهذه المادة

سلطة الشركة ٩ يحق للشركه ان تحول وتستخدم مياه نهر اليرموك وروافده الى لتحويل مياه نهر اليرموك وروافده الى القناتل او القنالات المذكورة في المادة الثامنة اعلاه او الى بحيرة طبريا بواسطة خزان وقنال يتبدى بالقرب من الحمة وتنتهي في القناتل المذكورة سابقا او في بحيرة طبريا وان تستخدم اذا شئت شلال هذه المياه لتوليد القوة الكهربية وان تحول وتستخدم مياه نهر اليرموك وروافده عند الانقضاء تنفيذا لنصوص هذا الامتياز

على المندوب السامي ١٠ على المندوب السامي بناء على طلب الشركه الكتابي او بالنيابة عنها ان يفتح ملكية وعلى نفقتها او في حالات تمرد الشراء باتفاق متبادل لقاء دفع تعويض اراضي والمباني عادل توافق عليه الشركه او تمرد الاتفاق وفقا لاحكام اي قانون مرعي او الحقوق الارثاقية الاجراء في فلسطين اذ ذاك ان ينزع ملكية المقارنات او الاراضي او الابنية او الحقوق الارثاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركه او القيام بعمداتها بموجب هذا الامتياز ويشمل هذا بناء السدود وانشاء الاحواض مخزن المياه وبناء القناتل ومحطات القوة ومحطات المحولات واقامة الاعمدة ومد خطوط الكهرباء الهوائية والكابلات الارضية وانشاء المباني الضرورية والمكاتب والمستودعات والمنازل والمخازن وخلافها من المؤسسات التي يتطلبها هذا الامتياز لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في منطقة الامتياز ولاجل بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية الحصوية والارصفة البحرية وخلافها من وسائل المواصلات الضرورية لاجراض هذا الامتياز \* ويشترط على الشركه دائما اذا وكلها اقتضت الضرورة ان

تودع لدى المندوب السامي مبلغاً من المال أو إن تمطى كفاً وفيه يدفع مبلغ من المال مما يعتبره المندوب السامي كافياً أن يكون تعويضاً عادلاً على الملاك والأراضي والأبنية أو الحقوق الارتفاقية النوي نزاعاً ملكيتها وتصرف هذه المبالغ إذا استملكت هذه الملاك في دفع التعويض الواجب دفعة بسبب الاستملاك وعلى الشركة أن تدفع لدى الطلب أي رصيد يقتضي دفعه لذلك الترض ويرد ما يزيد من المبلغ للشركة ويكون لها الحق بشرط أن تدفع التعويضات المشار إليها أن تنشي حقاً ارتفاقية بحق الاشتغال المذكورة لتطبيق الامتياز بصورة موافقة ومناسبة

١١ على الشركة أن إذا نتج بسبب إنشاء اشتغال الشركة أو تشغيلها نقصان أو القطار تورد الماء لأشخاص في وارد الماء عن صاحب أي أرض أو مستهلك ماء في منطقة الامتياز فعلي الشركة أن تورد له صاحب الأرض أو المستهلك المذكور المقدار الضروري من الماء لأجل استعماله اليومي للشرب وللأغراض البسيطة الأخرى ولحيواناته ولري أي قسم من أراضيها التي كانت تسقى بتاريخ هذا الامتياز أو المغروسة أشجاراً أو غيرها من المزروعات الدائمة وعلى الشركة أيضاً أن تورد لصاحب الأرض أو المستهلك المذكور المقدار الضروري من الماء لري القسم من أرضه الذي كان منذ تاريخ هذا الامتياز يسقى ويفرس بالأشجار أو بالمزروعات الدائمة الأخرى وقبل موافقة المندوب السامي على أي من اشتغال الشركة التي تضمن بسببها وارد الماء أو انقطع عنه وان تخلفت عن توزيع ما يلزم من الماء له وجب عليها أن تدفع له تعويضاً وهي مسئولة عن دفع تعويض لكل صاحب أرض أو مستهلك لا يستطيع أن يزرع الخضروات أو مزروعات أو محاصيل سنوية أخرى بسبب تقليل وارد الماء أو انقطاعه أو إذا تكبد خساراً تعطيل أو إتلاف ما زرعه من المزروعات أو المحاصيل في الأراضي التي اعتاد أن يزرعها فيها بتاريخ موافقة المندوب السامي وقتل أو انقطع بسببها وارد الماء عنه

ويشترط في ذلك إذا وقع خلاف بين صاحب الأرض أو المستهلك

المذكور وبين الشركة على مقدار الماء الضروري كما ذكر أعلاه أو على دفع التعويض كما ذكر سابقاً أنه يخال الاختلاف إلى حكم منفرد بين المندوب السامي ويكون حكمه نهائياً

المندوب السامي ينظم استعمال مياه الأردن النخ

١١ (أ) على المندوب السامي أن يسن تشريعاً يحرم بوجبه استعمال مياه الأردن وحياضه بما فيه نهر اليرموك وجميع دوافد الأردن الأخرى وحياضه الكائنة الآن والتي تقع فيما بعد في منطقة الامتياز وذلك حيث يخفف استعمال هذه المياه كمية الماء الميسورة لتوليد القوة الكهربائية بواسطة الاشتغال التي يوافق عليها المندوب السامي من وقت إلى آخر على أنه لا يصدر أمر بوجبه تشريع كهذا إلا بناء على طلب الشركة ويشترط أيضاً أن لا يحرم أمر كهذا صاحب أي أرض أو مستهلك ماء من الحصول على الماء الضروري لاستعماله اليومي لأجل الشرب وقضاء الحاجات البسيطة الأخرى ولحيواناته وري أرضه التي كانت بتاريخ هذا الامتياز يسقىها ويرى بها أشجاراً أو مزروعات دائمة أخرى

فإذا منع بسبب أي أمر صدر كما ذكر أنفاً بوجبه تشريع كهذا صاحب أي أرض أو أي مستهلك ماء في مكان من النهر على من اشتغال الشركة التي وافق المندوب السامي عليها من استعمال مقدار الماء الذي اعتاد أن يستعمله قبل الموافقة على تلك الاشتغال تكون الشركة عرضة لدفع تعويض له عما يصيبه من الخسارة بسبب تقليل الماء أو قطعه عنه وفقاً لأحكام المادة ١١ من هذا الامتياز

الحاقي الضرر بأراضي أو أبنية مجاورة

١٢ إذا أصاب أية أرض أو أبنية مجاورة ضرر ناتج عن القيام بأشغال الشركة في منطقة الامتياز وجب على الشركة أن تدفع إلى أصحاب تلك الأراضي والأبنية تعويضاً عادلاً عن الضرر الذي يبتون أنه لحق بهم وإذا لم يتفق أصحاب الأراضي والأبنية فيها مع الشركة على مقدار التعويض فستلزم دفع الشركة لهم تعويضاً مبالغاً فيه وفقاً لحكام موافقة المندوب السامي عليه

هكذا منه الأصل



لا يجوز للشركة ١٣ لا يجوز للشركة ان تقصد او تلوث مياه نهر الاردن والبرموك المذكورين او روافدها او مياه اي نهر او جدول اخرى او مياه بحيرة طبريا التي يمكن استخدامها بموجب هذا الامتياز وعلى الشركة ان تموض من يتضرر من الاشخاص والشركات بسبب تقصير الشركة في العدل بمقتضى احكام هذه المادة وعليها ان توفى المندوب السامي لقاء جميع الدعاوي والاجراءات والتضمينات والتفقات والمصاريف التي تنشأ عن الخلل الشركة بنصوص هذه المادة

١٤ للشركة الحق المطلق مع مراعاة نصوص المادة ٣٠ من هذا الامتياز في بناء وانشاء وتشغيل ما يلزم من محطات توزيع الكهرباء في كل مركز تستهلك فيه القوة الكهربائية بشرط ان لا يجوز للشركة ان تشي في شرق الاردن اية محطة لتوزيع او لبيع النور الكهربائي او القوة الكهربائية فيها بدون موافقة حكومة شرق الاردن اولا ولا يمنع اعطاء هذه الموافقة بدون اسباب معقولة واذا ادعت الشركة ان حكومة شرق الاردن قد امتنعت من الموافقة بدون اسباب معقولة يحال الامر للمندوب السامي ويكون حكمه نهائياً

١٥ يحق للشركة ان تقيم محطات المحولات وتجهزها وان تنصب اعمدة اعمده للخطوط الكهربية ذات الضغط الشديد او المتوسط او الخفيف وان تمد الكهربية بمد الاملاك الكابلات تحت الارض في الطرق العمومية والشوارع او في اي املاك الارضية خصوصية حيثما تقتضي الضرورة ويشترط في امر الاملاك الخصوصية ان تال الشركة اولا موافقة اصحاب الاملاك الخصوصية او موافقة المندوب السامي اذا لم يتم الاتفاق ويشترط على الشركة ايضا ان تعيد خلايا جالها السابقة وعلى نفقتها الخاصة الطرق والشوارع التي جرى الحفر فيها وعلى الشركة ان تدفع لاصحاب الاملاك الخصوصية تعويضا وافيا راساً حالاً بعد اجراء ما ذكر وللشركة في جميع الاوقات الحق التام للتوصل الى انشاء محطة محولة او عمود او خطوط كهربائية هوائية او خطوط ارضية او خطوط كهربائية ذات الضغط الشديد او المتوسط او الخفيف اينما وجدت

١٦ تتعهد الشركة بايصال الكهرباء الى مباني المستملكين ويحق لها ان يخطوط الكهرباء تستوفي بدلا سنوياً بما تقدمه او تتركه لهم من الميارات الكهربائية

او الاجهزة الاخرى الموضوعة لقياس مقدار ما يستهلك كل منهم من القوة الكهربية يانيسة وتعين الرسوم والاجور التي تدفع للشركة لقاء هذه الاعمال في قواعد والنظم تنصها هي بمقتضى المادة ٢٥ من هذا الامتياز

١٧ على الشركة في جميع الاوقات اثناء سريان هذا الامتياز ان تقوم باشتغال توليد القوة الكهربائية وتوريدها وتوزيعها بمقتضى هذا الامتياز ووفقاً لاحكامه بطريقه وافيه ومناسبة وان تستخدم عدداً مناسباً كافياً من الموظفين ذوي الكفاءة وتدفع لهم اجورهم للقيام بما ذكر من الاشتغال وعليها ان تصون وتجدد المعدات حسب الحاجة من وقت الى اخر لاجل القيام بتلك الاشتغال وعليها في كل وقت ان تتخذ التدابير الواضيه التي يتطلبها المندوب السامي لاجل الوفاء من الخطوط الكهربية الشديدة الضغط ووقاية الخطوط التناظرية والتلفونية

١٨ ان للشركة في مدة سريان هذا الامتياز الحق المطلق في توليد القوة محطات كهربائية اخرى الكهربية في منطقة الامتياز وفي وتوريدها وبيعها وتوزيعها ولا يسمح المندوب السامي في منطقة الامتياز بانشاء محطات كهربية اخرى لتوليد القوة وتوريدها وبيعها وتوزيعها ولا يمنع امتياز اخر في منطقة الامتياز لاية شركة او شخص اخر للقيام باي من الاشتغال الالية

(١) انشاء قنالات او سدود او احواض او مجاري مائية ومحطات لسحب المياه بالطلمبات واية اشتغال اخرى اي كان نوعها لتوليد القوة الكهربية من الماء

(٢) انشاء او اعداد او تركيب او تشغيل محطات القوة الكهربية بالماء او الوقود او غيرها

(٣) انشاء واعداد او تركيب او تشغيل الاملاك الكهربية الهوائية او الكابلات الارضية

(٤) تركيب المصابيح الكهربائية في الشوارع او المنازل او المباني على اختلاف انواعها

(٥) توزيع الكهرباء للاستهلاك في الاوصاف البحرية وسكك الحديد والزارع او المصانع او المعامل او الورش او المختبرات او المكاتب او البيوت او المصانع او المزارع الزراعية او الصناعية او التجارية العمومية او الخصوصية على اختلافها الا اذا كان ذلك الامتياز

هكذا منه الاصل

تعرض في بادي الامر على الشركة بشروط متعاقبة وكانت عادلة ومعتدلة ولم تقبها الشركة ككتابة في خلال ستة اشهر . وبشروط دائما ان لا ياول ما جاء في هذه الفقرة بأنه يمنع اي شخص او اشخاص او محل تجاري او شركة من توليد القوة الكهربائية لاستعماله الخاص وذلك لانارة مبانيهم او تدفئتها فقط او لتوريد الكهرباء لتشغيل ما لهم من الآلات في تلك المباني مما يستعملونها لانفسهم في الصناعة على ان لا تباع الكهرباء مباشرة او غير مباشرة او ان يصير استعمالها او التصرف بها بخلاف ذلك لفئة فريق ثالث او للمنافع العمومية ولا ان يمنع المندوب السامي من توليد الكهرباء وتوزيعها لاية دائرة من دوائر الحكومة او لمصانمها او لاي موظف من موظفيها او مستخدم منها في منطقة الامتياز ولا بأنه يمنع تركيب محطات قوة تدار بالوقود لاجل توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها في مناطق بلديات عمان والصلك والكرك في شرق الاردن ولا ان يقيد او يمنع المندوب السامي (أو أي شخص او اشخاص اخرين او شركة او شركات من احدث او انشاء او تشغيل اشغال تلغرافية او تليفونية ضمن منطقة الامتياز

١٩. على الشركة بناء على طلب المندوب السامي المحلي ان تحول الى السلطات المحلية البلديات او المجالس او السلطات المحلية شبكة الكهرباء ذات الضمنط الخفيف لتوزيع القوة الكهربائية في مناطقها المختلفة بشروط يتفق عليها الفريقان ويتوافق عليها المندوب السامي ككتابة وعلى الشركة عند الاتفاق على الشروط والموافقة عليها كما ذكر ان توليد وتوزيع الكهرباء يقتضي توريدها الى البلديات او المجالس المحلية ذات الشأن لاجل توزيعها في الاماكن المذكورة وتبقى رعاها كما ذكر للشركة الخواص التي تورد الكهرباء للمستهلكين المخصوصين اذا طلبوا منها ذلك

٢٠. على المندوب السامي بناء على طلب الشركة المحلي ويقدر بما يمكنه ملكية الشاربع قانوناً ويجوز له بالتاليه عن الشركة وعلى افعيتها الخاصة ان ينزع ملكية الموجوده اية مشاريع موجوده لتوليد الكهرباء او توريدها او توزيعها او بيعها داخل منطقة الامتياز وذلك لقاء دفع تعويض عادل يتفق عليه مع

الشروط في حال  
استلام الشركة  
امتيازات اخرى

الشركة واذا لم يحصل اتفاق يقرر بالتحكيم ااية طريقة اصولية اخرى بين اصحاب او صاحب ذلك المشروع والمندوب السامي على انه يجب على الشركة اذا ومتى كلفها المندوب السامي ان تودع لديه مالا او ان تعطي ضمانا كافيا بانها تدفع للمندوب السامي اي مبلغ من المال الذي يعتبره المندوب السامي بأنه قد يكون تمويضا عادلا مقابل المشروع الموزع ملكيته ويصرف هذا المبلغ لدفع التعويض الواجب دفعه في حالة نزاع ملكية ذلك المشروع وان لم يكن هذا المبلغ كافيا تدفع الشركة الرصيد اللازم عند الطلب وان زاد تماد الزيادة الى الشركة عند الطلب

٢١. اذا استولت او تملك الشركة اي امتياز او امتيازات تتضمن توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها وبمعايير مدة الامتياز او الامتيازات التي تملكها الشركة بحيث تنتهي في الميعاد الذي يتبع به هذا الامتياز وتسري نصوص هذا الاتفاق (وفي جملتها ما يختص بالاسعار التي تستوف من المستهلكين وبالقدر الذي يمكن به تطبيقها على الامتياز او الامتيازات التي جرى تملكها كما ذكر ) على ما تملكته الشركة من الامتيازات كما تقدم وتضاف لهذا الامتياز اية شروط خصوصية وردت في اي من هذه الامتيازات بشرط ان تعدل او تغير وتعمل قابلة للتنفيذ الحقوق والسلطات المخولة للمندوب السامي بموجب اي وكل من هذه الامتيازات التي تملكها الشركة بحيث تصير مطابقة للسلطات والنصوص المختصة بشراء المندوب السامي هذا المشروع بموجب احكام هذا الامتياز

٢٢. يحق للشركة مع مراعاة احكام المواد (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) من هذا الامتياز ان تتقاضى من كل مستهلكي الكهرباء المولدة في معامل الهيدروالكهرباء ما لا يتجاوز قيمته الآتية :  
( ١ ) من كل كيلوات لاناارة خلاف اناارة الشوارع - ٣ غروش في الساعة  
( ٢ ) من كل كيلوات لاناارة الشوارع والري والغراض الصناعية غرض ونصف في الساعة

اسعار الكهرباء

هكذا منه الاصل



ويشترط انه يكون للشركة الحق اثناء توريدها الكهرباء المولدة بوسائل خلاف الوسائل المذكورة اعلاه والموزدة الى اية ناحية في منطقة الامتياز ان تتقاضى في الحالات المشار اليها ادفاء من المستهلكين ثمناً يزيد عن الحد الاعلى المتقدم ذكره ومع مراعاة الشروط الاتي بيانها حسبما تقرر الشركة من وقت الى اخر على ان لا تزيد القيثات في حال من الاحوال على الاسعار الاتية :

- ١ - خمسة غروش عن الكيلوات في الساعة للانارة خلاف انارة الشوارع
  - ٢ - غرشان ونصف غرش عن الكيلوات في الساعة لانارة الشوارع ولتوريد الماء
  - ٣ - غرشان عن الكيلوات الري والاغراض الصناعية
- ويشترط دائماً ان تطبق القيثات المذكورة اعلاه للمدات الاتية :

(١) لمدة خمس سنوات فقط في اي قضاء من الاقضية الوارد بيانها في الفقرة (ج) من الجدول الاول لهذا الامتياز والمعينة بمقتضى المادة (٧) من هذا الامتياز لاجل انجاز الاشغال المذكورة فيها على انه في حالة تمديد هذه المدة من قبل المندوب السامي يضير اطادة النظر في هذه القيثات ضمن الحد الاعلى السابق ذكره حسبما يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي وبين الشركة او في حالة عدم الوصول الى اتفاق حسبما يقرر بالتحكيم بالطريقة المبينة فيما بعد

(ب) لطول مدة هذا الامتياز والمدة الاضافية في اية ناحية من منطقة الامتياز خلاف الاقضية المذكورة ولكن بصورة تجوز للمندوب السامي مرة كل سبع سنوات في اثناء الاحدى والعشرين سنة الاولى من تاريخ هذا الامتياز ومرة كل خمس سنوات بعد مرور هذه المدة ان يطلب تعديل هذه القيثات ضمن الحد الاعلى وبناء على ذلك تعديل هذه القيثات اما بالاتفاق مع الشركة او بالتحكيم بالطريقة المذكورة فيما بعد

اذا لم يحصل الاتفاق وسواء كان توليد الكهرباء بواسطة معامل المييدرو الكثر يك التي تنشأ بمقتضى احكام هذا الامتياز او باي واسطة اخرى يصير تحديد قيثات الكهرباء لكبار المستهلكين باتفاق مخصوص يعقد بينهم وبين الشركة وللغراض الاخرى كالتدفئة والتبخير بالاتفاق مع المندوب السامي ويشترط ايضا اذا صار تغيير في العملة المتداولة في فلسطين ان يصير تعديل في ثمان الكهرباء بحيث تتوازي القيثات في القيمة

التعريف المتناقضة ٢٣ يجوز للشركة في اي وقت كان ومن آن الى اخر ان ترفع الى المندوب السامي وتستحصل على موافقة على تعريفة متناقضة لاثمان الكهرباء التي تفرض على المستهلكين او جماعات المستهلكين ولا يجوز لها ان تتقاضى منهم قيمة تزيد عن القيثات التي اجازها المندوب السامي في التعريفة المتناقضة

زيادة الاسعار ٢٤ اذا اضطرت الشركة في اي وقت اثناء العمل بهذا الامتياز لاسباب اقتصادية زيادة ثمن الكهرباء على اثر سقوط قيمة النقد الفلسطيني او لاسباب اقتصادية اخرى سواء نشأت قبل وضع التعريفة المتناقضة ام بعد ذلك فللمندوب السامي عندئذ وكما دعت الضرورة ان يميز الزيادة التي تطلبها الشركة وذلك للمدة الضرورية الموافقة مع مراعاة الظروف

السلطة لوضع انظمة ٢٥ يحق للشركة في جميع الاوقات ان تضع قواعد وانظمة على مستخدمي الكهرباء المقدمة من الشركة وعليهم مراعاتها ولكن لا يعمل بهذه القواعد والانظمة ولا يجوز اصدارها الا بعد موافقة المندوب السامي عليها كتابة

عدم التمييز بين المستهلكين ٢٦ لا يجوز للشركة عند عقد الاتفاقات لتوريد الكهرباء ان تجعل في موقع واحد حيث تكون شروط الشور يمتثل بها جميعاً بين المستهلكين وانما يجوز لها خلا ما ذكر ان تتقاضى من اي مستهلك في منطقة الامتياز ثمن ما تورده له من الكهرباء حسبما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المستهلك

بشرط ان لا تزيد الاسعار على ما تقتضاه بموجب المواد ٢٢ و ٢٣ و ٣٥ من هذا الامتياز

٢٧ يحق للمندوب السامي في خلال امد هذا الامتياز ( اي مدته الاصلية البالغة سبعين سنة مع اي مدة اضافية ) ان يجري الاشراف المالي والفني على اجراءات المشروع حسب الاقتضاء اتأمين سريان هذا الامتياز سريانا وافيا بقدر ما يمكن تطبيقه على الظروف والاحوال وعلى الشركة ان تقوم بكل ما يقتضيه المندوب السامي من الامور الضرورية لضمان تشغيل الامتياز بتشغيل وافيا

٢٨ طلب السلطات المحلية النور الكهربائي وبعد موافقة المندوب السامي ان تورد الى تلك المنطقة النور الكهربائي بين النسيق والتعجر للاغراض العامة او الخاصة بين النسيق والفجر وتردد القوة في ساعات معقولة ويشترط دائما ان تعلى الشركة ضمانا وافيا لتغطية النفقات السنوية التي تتكبدها لتوريد النور والقوة الكهربائية

٢٩ يجوز للمندوب السامي في اي وقت كان بعد انجاز الاشغال ان يامر بتوريد المينة في الجدول الاول لهذا الامتياز ان يكلف الشركة بتوريد الكهرباء المولدة في معامل الميديروالكتريك المذكورة الى اية ناحية في منطقة الامتياز بشرط ان تعلى الشركة ضمانا وافيا لتغطية النفقة السنوية التي تتكبدها لتوريد النور والقوة الكهربائية

٣٠ السلطة لطلب زيادة الكهرباء اذا احدث في اي وقت من الاوقات بعد انجاز الشركة الاشغال المدرجة في الجدول الاول من هذا الامتياز احتياجات منطقة الامتياز للقوة الكهربائية ( وتشمل هذه الضوء والقوة المطلوبة للمستلزمات الحضرية ) بلغت حدا بحيث ان اشغال الشركة الموجودة ام ذلك لا تستطيع ان تورد الكمية المطلوبة فتمتد في تلك الحالة وكما وقع ذلك للمندوب السامي وبموافقة المندوب السامي لاي سلطة محلية داخل المنطقة

الامتياز محتاجة الى تلك القوة الحق لدى تقديم ضمانات وافية للشركة بان القوة الاضافية المطلوبة سيصدر استهلاكها ان تعلن الشركة طلبها كتابيا لتقديم ما ذكر فاذا قبلت الشركة الاجابة على الطلب يعقد اتفاق يوافق المندوب السامي عليه متضمنا الشروط الضرورية والمناسبة بين الشركة وبين الفريق الذي طلب الكهرباء واذا رفضت الشركة ان تورد الكمية الاضافية او تخفت عن توريدها في خلال سنة بعد تاريخ هذا الاعلان او رفضت بان تعقد الاتفاق الموافق عليه من قبل المندوب السامي كما ذكر اعلاه بعد قبول ذلك فيكون للمندوب السامي او للسلطة او للسلطات المحلية عندئذ اعتبارا من تاريخ الرفض او انتهاء السنة ايها وقع قبل الاخر وحالا بعد ذلك الحرية في الحصول على الزيادة من الكمية المطلوبة من مصدر اخر ويجوز للمندوب السامي لاجل الحصول على الكمية الاضافية من الكهرباء ان يخول لاية شركة ولاي عمل تجاري او شخص او اشخاص الصلاحيات لتوليد الكهرباء في المنطقة نفسها وتوريدها اليها رغما عن اي نص ورد في هذا الامتياز يمكن ذلك ولكن بشرط ان لا يكون ذلك الشغل مدمورا بشروط اوفى

٣١ لا يحق للشركة ان تباشر توريد وتوزيع ما تولد من الكهرباء بموجب احكام هذا الامتياز للاستهلاك خارج منطقة الامتياز ولا ان تزيد زيادة مصحومة مقدار ما تورد سنويا من الكهرباء الى خارج منطقة الامتياز مالم ( حسبما يوافق المندوب السامي ) يكون قد صار تلبية احتياجات منطقة الامتياز اذ ذلك

٣٢ على الشركة في كل وقت ان تسلم وتراعي وتسلم بموجب الانظمة والقواعد الخاصة لاستهلاك راس المال وهبوط القيمة والمسال الاختياطي المدرجة في الجدول الثاني لهذا الامتياز بشرط ان لا يصار اي قسم من المال الاختياطي او المال المرصود لتغطية هبوط القيمة الى راس المال انما تعتبر المداخيل الواردة من هذه المخصصات كقسم من ارباح المشروع

توريد الكهرباء خارج المنطقة

الخطوة المالية

هذه من الاصل



٣٣ على الشركة في جميع الاوقات اثناء سريان هذا الامتياز ان تحفظ في مكتبها الرئيسي في فلسطين جميع الدفاتر العادية والحسابات المنظمة مينة المصروفات الراسمالية اذ ذاك على المشروع وجميع المقبوضات والمصاريف الناتجة عن ايراد المشروع المذكور وتكون هذه الدفاتر والحسابات معدة في جميع الاوقات المعقولة لاطلاع المندوب السامي عليها وعلى الشركة ان تعين شخصا او عملا مشهودا له بالخبرة والاقتدار يوافق عليه المندوب السامي ليتولى تدقيق الحسابات وعلى هذا المدقق في اثناء مدة الامتياز ومرة على الاقل في كل سنة ان ينظم ميزانية مضبوطة ويأينا بارياب وخسائر المشروع يصدق عليها بامضاءه وان ترسل نسخة من الميزانية والبيان المصدق عليها من المدقق الى المندوب السامي

#### الارباح

٣٤ اذا تعين بعد انقضاء عشرة سنوات من تاريخ هذا الامتياز او عند مرواية سنة بعد ذلك ان الشركة لا تستطيع تسديد المبالغ المطلوبة لاجل الاستهلاك والمهبط والاحتياط المبينة في الحطط المالية المدرجة في الجدول الثاني لهذا القانون وان تدفع ربحا لا يقل عن ثمانية بالمائة بالسنة خالص الضرائب من اموال الاسهم المصروفة على المشروع يحق للشركة ان تزيد القيثات المذكورة لحد وعلى مدة تعتبر في راي المندوب السامي بانها تمكن الشركة عن دفع ارباح مستقبلة على ذلك المال المذكور بحسب العدل المنو عنه اعلاه واذا كانت الارباح في اي سنة كافية بحيث تمكن الشركة من تسديد المبالغ المطلوبة في السنة نفسها للاستهلاك والمهبط والاحتياط كما ذكر في الحطط المالية المشار اليها وان تملن ربحا لا يقل عن عشرة في المئة بالسنة خالص الضرائب واقل من عشرين في المئة بالسنة خالص الضرائب على ما اتفق من راسمالها المتكون من اسهم بتلك السنة كما تقدم ذكره فيدفع للمندوب السامي نصف الارباح التي تزيد عن المبلغ الضروري لتمكين الشركة من تسديد المبالغ المذكورة ولدفع ارباح عشرة في المئة بالسنة خالص الضرائب واذا كانت ارباح الشركة من المشروع في اي سنة كافية لتمكينها من تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك

وهبوط القيمة والاحتياط لتلك السنة نفسها واعلان ربح يبرغ ويتجاوز عشرين في المئة بالسنة خالص الضرائب عن تلك السنة يدفع الى المندوب السامي جميع ارباح الشركة من المشروع التي تزيد في تلك السنة على المبلغ الضروري لتمكين من تسديد المبالغ الاخيرة المشار اليها (ان وجدت) ودفع ربح قدره خمسة عشر في المئة بالسنة خالص الضرائب على الرسمال المذكور وجميع المبالغ التي يجب دفعها الى المندوب السامي بمقتضى هذه المادة تستعمل لتخفيف الرسم او لغرض ذلك من الاغراض حسبما يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي وبين الشركة

اعفاء الشركة  
اعفاء جزئيا من  
الضرائب

٣٥ اذا فرضت ضرائب في فلسطين ووقعت هذه الضرائب على ارباح الشركة العائدة اليها من الامتياز خلال العشر سنوات الاولى من مدة الامتياز فان ارباح الشركة المخصصة فعلا للاستهلاك وهبوط القيمة والاحتياط وفقا للخطة المالية المذكورة تعتبر استيفاء لهذه الضرائب انها من المصاريف وليست من الارباح حتى تعفى من الضريبة ولا يستوفى في خلال العشر سنوات المذكورة على اية ارباح ربحها الشركة من المشروع علاوة على المصاريف المنو عنها الا اذا كان المشروع قد اعطى ارباحا زائدة على تلك المصاريف مما يكفي في السنة التي استوفيت الضريبة فيها وعن كل سنة سابقة للمدة المذكورة لدفع ربح متجمع معدله لا يقل عن ستة في المئة في السنة خالص الضرائب على راس المال المولف من اسهم المتفق عليه ويشترط دائما بعد انقضاء مدة العشر سنوات المذكورة ان تكون ارباح المشروع بعد تسديد المبالغ المطلوبة للاستهلاك والمهبط والاحتياط عرضة للضرائب حسب القنة المعمول بها اذ ذاك في فلسطين وذلك معها بلغت ارباح المشروع اثناء العشر سنوات المذكورة من ذلك الحين وتحصل الضرائب حسب القنة المريعة اذ ذاك على جميع ارباح المشروع وعلى الشركة ان تدفع ذلك حسب الاصول المتبعة واذا فرضت بعد تاريخ هذا الامتياز ضريبة على القوة الكهر بائية او فرضت ضريبة او ضريبة اضافية على الوقود المستعمل في انتاج القوة الكهر بائية يحق للشركة ان

هكذا منه لأصل

تزيد الرسوم التي لتفاسها من المستهلك بموجب المادة (٢٢) من هذا الامتياز

### السلطة لتأجيل

٣٦ (١) على الشركة ان تدفع ما تستورده من الالات او خلافها دفع الرسوم الجمركية من المواد جميع الرسوم الجمركية ورسوم الوارد التي تستوفي اذ ذاك او من وقت الى اخر على واردات فلسطين او شرق الاردن على ان يؤجل بناء على طلب الشركة دفع هذه الرسوم على ما تستورده من المهات لاشغالها او مبيعاتها الى ان تصير باح الشروع بدسند بالمبالغ المطلوبة للاستهلاك والمربوط والاحتياط بالدرجة الاولى كافية لتمكين الشركة من دفع ربح لا يقل عن ثمانية في المئة بالسنة خالص الضرائب على راس المال المكتسب به والموصوع في المشروع وتدفع الشركة بدئذ ما تأجل دفعه من الرسوم الجمركية ورسوم الوارد المستحقة عليها باقساط سنوية لا تزيد عن خمسة في المئة من مجموع المبالغ الواجب دفعها من الرسوم الجمركية ورسوم الوارد التي تأجل دفعها ويدفع القسط الاول ويصير تسديده عند انقضاء اثني عشر شهرا من الوقت الذي تمكن ارباح مشروع الشركة فيه من دفع الارباح السابق ذكرها وتدفع الاقساط الثانية بالتتابع مرة كل اثني عشر شهرا حتى يكمل ايفاء جميع المبالغ المطلوب

(٢) تسري الاحكام السابقة على ما تشتره الشركة من الالات وخلافها من المواد المتقدمة ذكرها عند استيرادها وعلى ما سيصير استيراده الى فلسطين وشرق الاردن لشركة من ايفاء ما طلبه من فريق ثالث بشرط ان تقدم الشركة للمراجع الجمركية قبل دفع الرسوم الجمركية او رسوم الوارد على تلك الالات والمواد شهادة تتضمن التفاصيل المبسطة عنها ومقاديرها واسماء المستوردين وغير ذلك من المعلومات الضرورية لتتمكن الدوائر الجمركية من اثباتها وتحقيقها وتفيد عند دفع الرسوم المتوعد عنها على الالات والمواد على حساب الشركة عوضا عن المستوردين ويقتضي دفع هذه الرسوم بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة ويشترط ايضا ان لا تسري احكام هذه المادة على ما تشتره الشركة في فلسطين من الالات والمواد التي قد دفعت رسوم الوارد عنها سابقا

وجوب تقديم  
النشرات الى  
المندوب السامي

٣٧ كل بيان بشأن هذا الامتياز ينوي ادراجه في اعلان او نشرة او اذاعة او منشور يدعو الجمهور للاكتتاب براسمال المشروع الذي تنوي الشركة او ينوي بالنهاية عنها اصداره في فلسطين او المملكة المتحدة يجب عرضه اولا بجميع تفاصيله مع سائر المستندات على المندوب السامي او على وكلاء التاج للمستعمرات بحسب الحال ولا يجوز اصداره اذ بلغ المندوب السامي او وكلاء التاج بحسب الحال الشركة عدم المصادقة في خلال الاربعة عشر يوما التي تلي عرض البيان المتقدم ذكره واذا اصدرت الشركة بعد تبليغها اعلام عدم المصادقة على اي اعلان او نشرة او اذاعة او منشور وقد رفض المصادقة عليه حسب ما تقدم ذكره بحق المندوب السامي ان يعلن الشركة كتابيا انه يفسخ هذا الامتياز بشرط ان لا تشمل المصادقة التي تتعلق بموجب هذه المادة او تعتبر بانها تشمل اي بيان اخر ادرج فعلا او ضمنا في ذلك المنشور او ذلك المستند المتقدم ذكره وبشرط ان لا يعتبر المندوب السامي ولا وكلاء التاج بحسب المصادقة المذكورة بانه او بانهم قد خولوا اصدار المنشور او المستند حسب ما تقدم ذكره

مستندات الدين  
وراسمال القرض

٣٨ لا يجوز للشركة ان تصدر مستندات دين او تعقد قرضا مؤمنة بالشروع الا بعد الحصول اولا على موافقة المندوب السامي كتابة مع مراعاة الشروط التي يوافق عليها والشروط الخاصة بالاستهلاك التام بالمستندات المذكورة او راسمال القرض عند انقضاء مدة السبعين سنة المذكورة ولكن تكون الشركة الحرة ان تلغذ التناوير لاستهلاك ما ذكر استهلاكه كاملا قبل ذلك التاريخ

اعتبار المشروع  
من المنافع العمومية

٣٩ يعتبر مشروع الشركة بموجب هذا الامتياز مشروعاً للمنافع العمومية تحت اشراف الحكومة وتضمن جميع منافع المشروع واملاكه بناء على ذلك ويكون للشركة الحق في الاستحصال على تعويض الاضرار التي ينشأ عنها القانون

سلطة الشركة  
لانشاء جهاز  
تلفرافي وتلفوني

٤٠ يحق للشركة ان تبني وتستخدم شبكة للتلفراف والتلفون لجهاز لاسلكي يربط محطات الشركة الكبر بآلية بمكاتبها ومؤسساتها المتعددة في منطقة الامتياز (مع مراعاة احكام قانون التلفراف اللاسلكي)

هكذا منه الاصل



على ان تستعمل شبكة التلغراف والتلفون وجهاز الاسلكى كلما لاجل اغراض هذا الامتياز وتكون خاضعة لمراقبة المندوب السامى واشرافه ولا يجوز انشاءها او تشغيلها على صورة تخل بتشغيل التلغرافات والتلفونات خاصة دائرة البريد في فلسطين او يشوش في جهازاتها الاسلكية او يشوش التلغراف او التلفون او جهاز الاسلكى خاصة اى شخص او غير كنه صاحبة امتياز اذ ذلك للتلفون او التلفون او الاسلكى

٤١ لا يجوز للشركة لا يجوز للشركة الا فيما هو مصرح في هذا الامتياز ان تحول او ان تحول الامتياز او تصرف به او ياي حق فيه او اى سلطة مخولة لغيرها به بدون الاستحصال او اعلى موافقة المندوب السامى كتابة

٤٢ اذا قصرت الشركة في اى وقت في اثناء سريان هذا الامتياز في مراعاة نصوص هذا الامتياز او العمل باحكامه مما يجب عليها مراعاته او العمل به يجوز للمندوب السامى دون الاحتياط بالاجكام السابق ذكرها في هذا الامتياز ان تحول له فسخ هذا الامتياز وتوجب على الشركة دفع تعويضات مقدرة سلفاً ان يبلغ الشركة كدابة الامر او الاور التي وقع منها تقصير اشائها وبطلب منها اصلاح ما وقع من التقصير فان تغلفت عن اصلاح ما ذكر من افعال او تقصير مقصود في خلال ستة اشهر من تبانها الاعلان جاز للمندوب السامى عندئذ ان يلغى اعلاناً خطياً بان يفسخ هذا الامتياز فوراً فان وقع الفسخ تسري بعد ذلك احكام المادة السابعة من هذا الامتياز بشأن اشغال الشركة ومعدلاتها كانهما مكررة في هذه المادة

٤٣ اذا لم يستهلك تماماً ما صرف في نهاية مدة السبعين سنة التي منحت فيها هذا الامتياز راسال الشركة المكون من اسهم المنفق على المشروع فله المندوب السامى عندئذ بناء على طلب الشركة ان يمدد المدة المذكورة الى ان يستهلك راس المال المذكور تماماً وبعد ذلك مدة اضافية اخرى مساوية لهذه المدة التي اضيفت اولاً

٤٤ اذا رغب المندوب السامى في شراء المشروع عند ختام السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من المدة المذكورة بهذا الامتياز وبلغ رغبته هذه كتابة الى الشركة قبل ذلك

السلطة لتديد الامتياز في بعض الظروف

السلطة لشراء المشروع

ثاني عشر شهراً جازله عند ختام السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من مدة الامتياز المذكورة بحسب الحال ان يشترى المشروع مع الفائدة الحاصلة من جميع المقاولات الموجودة انبذ بشرط مراعاة الواجبات المفروضة فيها (ع) وجب الشروط الاتية واذا قرر المندوب السامى لجراء هذا الشراء يعتبر اليوم الاخير من السنة السابعة والثلاثين او السابعة والاربعين او السابعة والخمسين او السابعة والستين من المدة المذكورة بحسب الحال ابتداء من تاريخ هذا الامتياز تاريخ الشراء ويشار اليه كذلك فيما يلي

(١) يدفع المندوب السامى للشركة اى مبلغ من مبالغ ضرورية لانعام المالم يتم استهلاكه عندئذ من راسال الشركة وفقاً لما جاء في المخطط المالي المدرجه في الجدول الثاني

(ب) ويدفع المندوب السامى الشركة ايضا عند شراء المشروع مبلغاً مساوياً لقيمة راس مال ارباح الشركة للمدة الباقية من هذا الامتياز وذلك بعد اسقاط ما يوازي مقدار الفائدة على راس المال الصادر به اسهم للمدة المذكورة وتجب هذا الارباح المقدرة على اساس معدل ارباح الشركة السنوية التي تبقى في اثناء السنوات الخمس قبل الشراء لدفع الارباح بعد حذف المبالغ المطلوبة للاستهلاك والمربوط والاحتياط وفقاً للقطعة المالية (ب) استعملت على هذا الشكل ام لم تستعمل (و) يكون معدل الخصم المتخذ اساساً عند حساب القيمة الراسالية المذكورة كمعدل الخصم للمعين استندات الخريجه البريطانية لثلاثة اشهر اثنا عشر اشهر اثنى عشر اشهر اقبل الشراء ويكون معدل الفائدة المذكور وفقاً لمعدل الخصم المذكور بشرط ان لا يزيد ما يسقط لاجل الفائدة في حال من الاحوال على المبلغ المطلوب للشركة عن الارباح المقدرة وان لا يزيد المبلغ المدد للشركة بمقتضى هذه الفقرة على خمسين بالمائة من راس مال الشركة الصادر به اسهم (ج) ويدفع المندوب السامى ايضا للشركة تعويضاً وافياً عما انشأته

من الاجهزة وما اجرته من التصيلجات (ج) خلاف التصيلجات التي يقتضها البلاء والتلف العادي (د) في اثناء الخمس عشرة سنة قبل الشراء المذكور وذلك فيما اذا كان الدفع او التحويل من تلك الاجهزة والتصيلجات المشار اليها غير مشمول باحكام هبوط القيمة المذكورة انفاً فيما اذا كان قد دفع عن

هكذا منه الاصل



تلك الاجهزة والتصيلحات من الارباح التي لولم تصرف على هذه الصورة  
لكانت جاهزة للتوزيع على المساهمين كارباح

(ج) يتولى المندوب السامي، الشركة من منافع واعداها من واجبات  
ويؤم منها تجاه المقاولات التي حققتها تنفيذاً لأغراض هذا المشروع

(هـ) اذا تم الشراء من قبل المندوب السامي بموجب هذه المادة يخصص ما  
يكون مسوداً من الاحتياط المذكور الموجود بتاريخ الشراء ويصرف بالدرجة  
الاولى لتسديد العجز الواقع في حساب الشركة (اذا وجد) الذي جعل  
ارباح الشركة في ذلك التاريخ غير كافية لان تدفع ربحاً على معدل اثني  
عشر ونصف بالمئة سنوياً خالص الضرائب (سواء دفعت الارباح او لم  
تدفع) وذلك اعتباراً من وقت تشكيل الشركة الى وقت الشراء وما  
يبقى من المال الاحتياطي بعد هذا التخصيص وذلك الدفع يكون خاصة  
المندوب السامي ويجب ان يدفع له

(و) اذا وجد بتاريخ نشر اي سند دين او قرض لارسال الشركة  
مما خولت المادة ٣٨ من هذا الامتياز اصداره او عقده غير مدفوع فان  
المندوب السامي يأخذ ما على الشركة من المسؤوليات بشأن ذلك السند  
او القرض على ان يكون له الحق بالاستفادة من اي اموال موجودة  
للاجل استهلاكه

(ز) على الشركة خلاف ما نصت عليه المواد السابقة ان تدفع  
وتولي وتسدد جميع ديونها ومطلوباتها التي تنطبق بالمشروع المذكورة  
والموجوده بتاريخ الشراء وان تومن للمندوب السامي تجاه الاجراءات  
او المطالبات او الادعاءات المتعلقة به

(ح) يبقى مستخدمو الشركة بتاريخ شراء المشروع من قبل  
المندوب السامي في خدمة المشروع لمدة سنة واحدة على الاقل بعشرة  
المشروع او يعطون تعويضاً وافياً وفقاً لشرط استئجارهم في الشركة او على  
اساس هذه الشروط

٤٥ تجديد الامتياز - اذا لم يكن المندوب السامي في هذه الاثناء قد اشترى المشروع جاز  
الشركة في بئر السنة التالية والسنتين ان تطلب من المندوب السامي تجديد  
الامتياز ولا يقتصر على المندوب السامي التجديد ولكن عليه قبل ختام السنة  
الطاسمة والسنتين من مدة الامتياز ان يوافق ثانياً على التجديد واما

ان يرفض ذلك وفي تلك الحالة اذا لم تقدم الشركة طلباً لتجديد امتيازها  
جاز للمندوب السامي تجديده اذا رغب في ذلك في ختام السنتين  
سنة او بعد ختام اي مدة اضافية لها كما تقدم ذكره ويكون عندئذ  
لشركة الحق الاول في رفض التجديد

٤٦ انقضاء مدة الامتياز - عندما تنقضي مدة الامتياز يصير المشروع مع الحققة من الاجهزة

والعدد والمهمات ملكاً للمندوب السامي دون مقابل على ان يدفع تعويضاً  
وافياً عن المخزونات من الوقيد والمواد والاجهزة والمعدات والادوات  
الموجودة او المشحونة او المطلوبة بما يخص الشركة و - او المدفوع عنها  
واذا اقامت الشركة في هذه الاثناء مخبئاً او مهنياً عليها او انشأت مكتبة  
واستولى المندوب السامي على اية من هذه الممتلكات و - او المكتبة يدفع  
المندوب السامي تعويضاً وافياً لقاءه ويحق للشركة ان تطلب بتاريخ  
تسلم المندوب السامي ما ذكر تعويضاً كافياً عما انشأته من الاجهزة  
والالات وعمال اجرتهم من التصيلحات فيها (خلاف التصيلحات الناتجة عن  
التلف والبي) في خلال خمسة عشر عاماً قبل ختام مدة هذا الامتياز  
بما لا تسري عليه الاحكام الخاصة بالهبط المشار اليها انفاً ويقدر ما يكون  
قد دفع من التعويض عن الاتلات والاجهزة والتصيلحات من الارباح التي  
لولم تصرف على هذا الوجه لكانت جاهزة لتوزيعها على المساهمين كربح  
٤٧ يجوز للمندوب السامي من وقت الى اخر ان يخول لاي شخص او  
اشخاص اية سلطة من السلطات او الصلاحيات المخولة له في هذا الامتياز  
او يقتضاه

تحويل سلطة  
المندوب السامي

٤٨ عدم مسؤولية المندوب - ان المندوب السامي قد منح هذا الامتياز بمقتضى المنصب الذي  
يتولاه ولا يكون المندوب السامي ولا الشخص المخولة له هذه  
السلطات مسؤولاً شخصياً بآية حال كانت عن اي امر او عمل اوشى نفذ

او عمل او اعمل بمقتضى هذا الامتياز او بما يتعلق به

٤٩ الاعلانات - يجوز تبليغ الشركة اي اعلان بموجب هذا الامتياز باسناد اعلان  
اليها بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي في فلسطين ويعتبر اي  
اعلان كهذا بانتهى تم تسليمه للشركة وذلك بعد ارساله بالبريد بشهادة واربعين



ساعة كما تقدم ذكره

التحكيم

٥٠ اذا وقع تخالف او اختلاف او اشكال بين المندوب السامي وبين الشركة بشأن تفسير او معقولة اي من نصوص هذا الامتياز او خلاف ذلك بما يتعلق بهذا المقدم لا يمكن تسويته باتفاق متبادل بينهما بحال الامر الى مجلس تحكيم يوزع من حكمين يعين كل فريق واحدا وحكما ثالث يتفق الحكمان على تعيينه واذا لم يتفقا عليه يعين وزير المستعمرات شخصا محايدا ويجري ذلك التحكيم وفقا لنصوص القانون المعروف بقانون التحكيم لسنة ١٨٨٩ الصادر من البرلمان مع ادخال التعديلات الضرورية فيه ويشترط في ذلك ان يكون الحكم الثالث شخصا لا يقيم في فلسطين عادة وذلك اذا طلب ذلك اي من الفريقين كتابة ويشترط ايضا بانه اذا وقع اختلاف او اشكال بشأن امر قضي بين المندوب السامي وبين الشركة ولم تيسر تسوية الاتفاق بينهما بحال ذلك الاختلاف بناء على طلب الشركة الى مهندس استشاري يختاره وزير المستعمرات وتدفع الشركة اجرة ٥١ ان هوامش محتويات هذا الامتياز قد وضعت لاجل التسهيل فقط ولا ينبغي ان تؤثر في تفسير او تاويل احكام الامتياز

الهوامش

٥٢ تفسير احكام الامتياز تؤيد وفقا لقوانين انكلترا وبصير تنفيذها بمقتضى تلك القوانين

واشعار بذلك قد وضع المندوب السامي امضاه وخاتم ووضعته الشركة خاتمها على هذا الامتياز في اليوم وفي السنة المنوه عنها في الابتداء

## الجدول الاول

الاشغال التي تجرى الشركة والمعدات التي تقيدها طبقا

لاحكام المادة ٧ من هذا الامتياز

١٠١ سيد على نهر اليرموك بالقرب من شلالات اليرموك وقرب ملتقى نهر اليرموك والاردن مع القنال الملازمه وسد اخر على نهر الاردن او حوض اذا لزم على نهر الاردن

ب محطة للقوة بالقرب من جسر المعجاء مع اشغال المحطة

١٠٢ الاشغال بالقرب من جسر المعجاء مع اشغال المحطة

١٠٣ خطوط شديدة الضغط مع المحولات اللازمة لتوليد قوة

١٠٤ خطوط شديدة الضغط مع المحولات اللازمة لتوليد قوة

الشرق العربي

من ماكنات الميذرو الكترليك ضمن اقتضيه حيفا وطبريا وبافا والرملة  
٥٠ عمله قوة احتياطية تدار بالوقيد في حيفا قوتها على الاقل  
الف حصان مع شبكة التوزيع ذات الضغط الشديد والحفيف والمحولات  
ومحطة قوة احتياطية في طبريا تدار بالوقيد قوتها مئة حصان على الاقل مع  
شبكة التوزيع ذات الضغط الحفيف

## الجدول الثاني

الخطه المالية

١ الاستهلاك

على الشركة قبل مرور عشر سنوات من مدة الامتياز ان تتخذ التدابير اللازمة لاستهلاك الجانب من راس المال المساهم به والمتفق على المشروع وذلك بافراز مبلغ كل سنة يمكن اذا حسب بقائده مركبة على معدل اربعة بالمائه مع احتياطات مالية سنويه ويبلغ عند انتهاء مدة الامتياز مجموع مبلغ راس المال المساهم به المصروف كما ذكر وتضم الشركة المبالغ المفروضة في ضمانات حسابها يوافق المندوب السامي عليها - وكذلك توضع الارباح والهوائد الخاصة بها حتى تولد جميع هذه رصيدها للاستهلاك وهذه الدفوعات السنويه مع مراعاة احكام المدخول لمبوط القيمة المشار اليه ادناه تكون دينيا مقدما على ارباح المشروع واذا كانت ارباح المشروع في سنة ما بعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمبوط القيمة غير كافية ان تسدد المطاوبات السنويه للاستهلاك في هذا المعجز من ارباح المشروع الاولى التي توجد للاستهلاك

٤ هيوط القيمة

لشركة الحرية ان تعزز مبلغا من المال في كل سنة من سني الامتياز بعد توزيع الكهرباء او اول مرة على المستهلكين لقاء هيوط قيمة (١) القنالات والسدود وابواب الخزانات والاقبيب ومحطات القوة وماكنات والخطوط انقاله الخ اربعة ونصف بالمئه من القيمة

(ب) شبكة التوزيع سبعة بالمائه من القيمة

هكذا عند الاصل

## ٣ الاحتياط

لشركته الحريه ان تنشأ - ألا احتياطياً وذلك بان تقرر ما لا يزيد  
بالسنة الواحدة على عشرة بالمئة من المبالغ المصروفة على المشروع بشرط ان  
لا يزيد مجموع المال الاحتياطي في وقت مساعلي خمسين بالمئة من تلك  
المبالغ وعلى ان يمدد ما يصرف من المال الاحتياطي من وقت الى آخر  
لا يسمم بان يزيد في اي حال مجموع المبالغ المرصودة لمبوط القبة  
والاحتياط على مبلغ الاموال المنفقة المذعلى المشروع

وقع وختم وسلم من قبل القليل مارشل النبيل هربرت  
شارلس ايليو ابارون بلومر بحضور

ج. س. سايس  
السكرتير العام

وقع ختم الشركة الفلسطينية الكهربائية المحدودة  
الضمان بحضور

ي. هراف  
السكرتير

هادي ساكر

## تعديل

## تعريف الرسوم الجمركية

استناداً للصاحبة المخولة للمجلس التنفيذي في المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس  
ونا على تسبب مدير الجمارك والمكوس وموافقة المالية  
فقد تزد تعديل الرسوم الجمركية عن الدخان (المفروم « الحل » ) و ( السجائر ) المدرجة رسومها  
في الجدول (أ) من تعريف الرسوم الجمركية كما يلي على ان يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية

من كل كيلو	مل
" " "	٣٥٠
" " "	٤٥٠

الدخان المفروم ( الحل )

السجائر بما فيها وزن ورقها والصمغ ولعافه فمها كان نوعها ٤٥٠

١٩٢٨ - ١ - ٢٢

المدير العام حافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار  
( غائب ) رضا توفيق ( غائب ) ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابوالمهدي

هكذا حصل